مـــدى مشـــروعـيـــة الـتـدخـــل فـي
النزاعات المسلحة غير الدولية
دراسة تطبيقية على حالة اليمن

إعداد الباحث
فـهـــد عـلـى الســـويجـــي

المقدمة

يعد النزاع المسلح غير الدولي؛ حالة من حالات العنف تنطوي على مواجهات مسلحة طويلة الأمد بين القوات الحكومية وجماعة أو أكثر من الجماعات المسلحة المنظمة، أو بين تلك الجماعات بعضها البعض، وتدور على أراضي الدولة. وينبغي توافر معيارين محددين لإمكانية القول بوجود نزاع مسلح غير دولي وما يستتبع ذلك من نتائج على صعيد تطبيق القانون الدولي الإنساني، وهما: أن يتوفر لدى الجماعات المسلحة المنخرطة حد أدنى من التنظيم، وأن تصل المواجهات المسلحة إلى مستوى أدنى من الحدة. ويُحدَّد مدى الوفاء بهذه المعايير في كل حالة بمفردها، من خلال تقييم عدد من المؤشرات الفعلية[١].

ويساعد تطبيق هذين المعيارين على التمييز بين النزاع المسلح غير الدولي وغيره من أشكال العنف أو الاضطرابات الداخلية التي لا ترقى لهذا الوصف. وتندرج الحرب الأهلية ضمن حالات النزاع المسلح غير الدولي بحيث تنعدم الفروق بينهما، فمصطلح "الحرب الأهلية" ليس له معنىٍ قانوني في حد ذاته. كما هو الحال مع المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف التي تستخدم مصطلح "نزاع مسلح ليس له طابع دولي".

وبموجب المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، فإن على كل أطراف النزاع احترام القانون الدولي الإنساني وكفالة احترامه من قبل جميع من ينفذون تعليمات هذا الطرف أو يعملون تحت إشرافه أو سيطرته حتى وإن لم يحترمه الطرف المعادي. وبعبارة أخرى؛ فإن الالتزام باحترام القانون الدولي الإنساني لا يعتمد على المعاملة بالمثل. ويسري الالتزام السابق في جميع الأوقات وبغض النظر عن الأوصاف التي يحملها أي طرف أو يعتقدها في الأطراف الأخرى في إطار النزاع المسلح غير الدولي (جماعة إجرامية أو إرهابية أو مقاتلون من أجل الحرية أو ثوار أو نظام غير شرعي أو سلطة أمر واقع)، دون أن يمنح هذا الالتزام الحق في كسب شرعية أو اعتراف على أي نحو خاص بموجب القانون الدولي الإنساني.

ويشمل نطاق الحماية حسبما تنص المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف، التزام أطراف النزاع بتطبيق حد أدنى من الأحكام على الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا أسلحتهم، والأشخاص العاجزون عن القتال بسبب المرض أو الجرح أو لأي سبب آخر، وضرورة معاملتهم في جميع الأحوال

(١) في تفصيل ذلك يمكن الرجوع الى: د. حازم محمد عتلم، الوجيز في القانون الدولي العام، ط٤، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠١٧
كذلك: د. حازم محمد عتلم، قانون النزاعات المسلحة الدولية المدخل – النطاق الزمني، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٠٨

معاملة إنسانية، دون أي تمييز ضار يقوم على العنصر أواللون أو الدين أو المعتقد أو الجنس أو المولد أو الثروة أو أي معيار آخر مماثل.

ونظراً لقصور نطاق الحماية بمفهومها السابق من حيث تحديد الفئات المحمية ومدى نطاقها، فقد استدعت الحاجة إلى إيجاد نصوص مفصلة تتناول حالات تطبيق القانون الدولي الإنساني في النزاعات المسلحة غير الدولية، وهو ما تم بموجب البروتوكول الثاني الإضافي لعام ١٩٧٧ الملحق باتفاقات جنيف والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية.

البروتوكول الإضافي الثاني لعام ١٩٧٧ وتوسيع نطاق الحماية

تنص المادة الأولى من هذا البروتوكول أنه يطور ويكمل المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف المبرمة في ١٢ آب ١٩٤٩، دون أن يعدل من الشروط الراهنة لتطبيقها ويسري على جميع النزاعات المسلحة التي لا تنطبق عليها الأحكام الخاصة بالمنازعات المسلحة الدولية، لحماية ضحايا النزاع الذي يدور على إقليم أحد الدول الأطراف في البروتوكول، وبين قواته المسلحة وقوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى تمارس تحت قيادة مسؤولة على جزء من إقليمه من السيطرة ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة.

وتشمل الضمانات الأساسية التي يتمتع بها جميع الأشخاص الذين لا يشتركون بصورة مباشرة أو الذين يكفون عن الاشتراك في الأعمال العدائية، الحق في أن يحترم أشخاصهم وشرفهم ومعتقداتهم وممارستهم لشعائرهم الدينية ومعاملتهم في جميع الأحوال معاملة إنسانية دون أي تمييز مجحف. إذ يحظر في أي حال من الأحوال وفي أي وقت إقدام أحد أطراف النزاع على الإعتداء على حياة الأشخاص وصحتهم وسلامتهم البدنية أو العقلية ولا سيّما القتل والمعاملة القاسية والتعذيب والتشويه، وأخذ الرهائن وأعمال الإرهاب وانتهاك الكرامة الشخصية والاغتصاب والإكراه على الدعارة، وكل ما من شأنه خدش الحياء العام وجميع صور الرق والسلب والنهب والتهديد بارتكاب أي فعل من الأفعال السابقة.

ونظراً لخصوصية بعض الأطراف المشمولة بالحماية كالأطفال والنساء، فقد ألزم البروتوكول أطراف النزاع بضرورة توفير الرعاية والمعونة للأطفال بقدر ما يحتاجون إليه، وبصفة خاصة التعليم، واتخاذ الخطوات المناسبة لتسهيل جمع شمل الأسر، مع حظر تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة في القوات أو الجماعات المسلحة، مع استمرار أحكام الحماية

الخاصة بالأطفال دون الخامسة عشرة سارية عليهم إذا اشتركوا في الأعمال العدائية بصورة مباشرة إذا ألقي القبض عليهم.

ويشكل أي خرق لأحكام هذا البروتوكول ومجمل أحكام القانون الدولي الإنساني جريمة حرب أو جريمة إبادة أو جريمة ضد الإنسانية حسب توصيف الفعل ويعرض المسؤولين عنه للمساءلة الجنائية أمام المحاكم الوطنية أو محكمة الجنايات الدولية.

أ- أهمية الدراسة

يمكن إبراز أهمية الدراسة الحالية على النحو التالي :

أولا : من الناحية النظرية

١- محاولة الباحث من خلال دراسته الحالية تحليل مشروعية التدخل في النزاعات المسلحة غير الدولية وذلك بالاستناد إلى قواعد القانون الدولي والتي أرست مبادئ ملزمة في التعامل في حالات النزاعات المسلحة مع السعي نحو إيجاد حلول للنزاعات المختلفة باستخدام الوسائل السلمية.

٢- محاولة إبراز الدور الهام والفاعل الذي تلعبه قواعد القانون الدولي وما نتج عنها والسوابق القانونية في حل النزاعات غير الدولية سواء من خلال استخدام الوسائل السلمية أو من خلال التدخل العسكري في سعيها نحو إيجاد حلول للنزاعات غير الدولية بالدول المختلفة والتي نظمت آلية الخلافات وعدم الالتجاء إلى الإجراءات التي تخالف الشرعية مثل الاعتداءات المسلحة أو استخدام القوة العسكرية في بسط النفوذ والسيطرة على المناطق المتنازع عليها .

ثانيا : من الناحية التطبيقية

١- تتطلع هذه الدراسة إلى زيادة فاعلية دور قواعد القانون الدولي وتطبيقاته المعاصرة في سعيه نحو إيجاد حلول للنزاعات غير الدولية من خلال استخدام الوسائل السلمية وذلك بالاحتكام إلى تلك القواعد القانونية في النزاعات الحدودية ومنها النزاع المسلح باليمن وهو محل الدراسة الحالية.

٢- التعرف على أنواع وأنماط القيم والتوجهات لدى الأطراف المختلفة للنزاع اليمني ودور القواعد القانونية الملزمة في حل هذا النزاع، ومن ثم يزيد ذلك من ترسيخ القيم والاتجاهات الايجابية المؤيدة للشرعية الدولية والتي تعتمد على استخدام الآليات القانونية المعترف بها على النطاقين الإقليمي والدولي .

٣- تعد دراسة النزاعات غير الدولية من الدراسات التطبيقية الهامة والتي تسعى نحو إيجاد حلول سلمية لتلك النزاعات والتي تكثر في الأقاليم العربية المختلفة وذلك سعيا لبلورة رؤية موحدة تعتمد في مجملها على احترام قواعد القانون الدولي وتطبيقاته الملزمة للدول الأعضاء في الكيانات الدولية المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة، إلى جانب السعي نحو عدم اللجوء إلى القوة العسكرية بين الأطراف المتنازعة في إيجاد حلول لنزاعاتهم المسلحة . وتكمن هنا الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة .

ب- الإشكاليات النظرية التي تثيرها الدراسة

السؤال هو" نظرية التدخل للدول الأجنبية في النزاعات المسلحة غير الدولية القائمة داخل أحد الدول تثير اشكالية نظرية قانونية وغاية في الخطورة، فالحكومات التي فيها نزاع مسلح باراضيها تريد مساعدات سواء كانت مالية او ارسال اسلحة وغيره، كذلك الطرف الآخر من " المتمردين| يريد كذلك مساعدات فتأتي الدول الأجنبية المتدخلة فمنها من يرى بأن تدعم الحكومة باعتبارها هى القائمة على الدولة والمعترف بها أمام الدول وتأتي دول أخرى من جانب وتساعد الطرف الآخر بإعتباره أنه هو المضطهد أو من له الحق ويجب أن يناصر وتقوم بدعمه وفي حالة قيام نزاع مسلح دولي داخلها هل هو مباح أو غير مباح ومشروعية التدخل؟ وأهمية السؤالين تأتي من خلال مدى مشروعية التدخل في النزاع المسلح غير الدولي بين الأطراف المتنازعة باليمن.

المبحث الأول

مفهوم النزاعات المسلحة غير الدولية

يشبه مصطلح النزاع كثيرا من المصطلحات الأخرى، التي تميز بعدم الوضوح والدقة ومرد ذلك يرجع إلى أن تكييف طبيعة النزاع أمر في غاية الأهمية، خاصة، وقد استخدم الفقه مترادفات متعددة لهذا المصطلح، مثل، الخلاف، والخصومة، الصراع، وهذه المصطلحات قد تعطي مدلولا مختلفا وفقا لظروف النزاع وطبيعته. وقد فسر جانب من الفقه النزاع الدولي بأنه "كافة القضايا التي تسوى على الصعيد الدولي [١].

وحدد البعض الآخر معنيين للنزاع، معنى واسع، وهو يعني عدم الاتفاق في القانون الدولي أو في الواقع، ومعنى ضيق، ويعني أحد أطراف النزاع يتقدم بادعاء خاص يقوم على أساس خرق القانون وفي الوقت نفسه يرفض الطرف الآخر هذا الادعاء[٢]. ويرى البعض ان المقصود بالمنازعات الدولية "بأنها تلك التي تنشأ بين أشخاص القانون الدولي العام بوجه عام، ولا يدخل في إطارها المنازعات قد تقع بين أفراد ينتمون إلى النظام القانوني الداخلي في دول مختلفة، فهذه المنازعات، حال قيامها، يختص بها القانون الدولي الخاص وتخضع لأحكامه من ناحية تحديد القانون الواجب التطبيق عليها أو تعيين جهة الاختصاص القضائي مع ملاحظة أن هذه المنازعات الفردية قد ينجم عنها منازعات دولية إذا ما تدخلت الدولة التي يتبعها هؤلاء – سواء كانوا من الأفراد أو الشركات – لحمايتهم دبلوماسيا في مواجهة الدول الأخرى. [٣]

والحقيقة التي لا شك فيها أن السمة الأساسية للنزاع الدولي هي تعلقه بالدول، ولذلك فقد أقرت محكمة العدل الدولية بأن أفعال الولايات المتحدة الأمريكية ضد نيكاراجوا تقع تحت القانون الإنساني المتعلق بالنزاعات الدولية، في حين أن العلاقات بين – الحكومة – وسوار في نيكاراجوا قد حكمت بالقانون الإنساني المتعلق بالنزاعات الخاصة. وعرف البعض النزاع الدولي بأنه "تعارض بين المواقف المتقابلة للأطراف تجاه صراع المصالح في الحياة الدولية [٤] واتجه البعض إلى تعريف النزاع الدولي "بأنه الخلاف الذي ينشأ بين دولتين على موضوع

---

(١) د. محمد طلعت الغنيمي، الأحكام العامة في قانون الأمم، منشأة دار المعارف، الاسكندرية، ١٩٧. م ص٩٠٥.

2 For more information please refer to: Barry Buzan, People, State and Fear: An Agenda for International Security in the Post-Cold War Era (New York: Harvester Wheatsheaf, 1991.(

(٣) د. صلاح الدين عامر، مقدمة لدراسة القانون الدولي العم، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٥ مص ٩٠١- ٩٠٢

(٤) د. علي ابراهيم: العلاقات الدولية في وقت السلم، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨م، ص٢٩.

قانوني أو حادث معين، أو بسبب تعارض في مصالحهما الإقتصادية أو السياسية أو العسكرية، وتباين حججهما القانونية وغيرها[١].

والحقيقة، أن هذا التعريف يتطرق لجوانب متعددة للنزاع، غير الجانب القانوني له فهو يعرض أسباب النزاع بجانب تعريفه للنزاع. وعرفه البعض بأنه " تصادم الإرشادات وتعارض المواقف، ومن هنا يتولد النزاع حيث يريد كل طرف أن تسود مصالحه الخاصة على مصالح الطرف الآخر. وعرفه البعض الآخر من خلال تعريفه للصراع، بأنه تنازع الإرادات الوطنية، وهو التنازع عن الاختلاف في دوافع الدول، بمعنى أنها حالة تنافس يكون فيها مواقف الأطراف الدولية متعارضة مع المواقف المحتملة لرغبات الآخرين. أو هو أحيانا إنكار طرف دولي حقوق طرف دولي أخر حول مسائل تثير النزاع فيما بينهم [٢].

والدول تختلف فيما بينها من يوم ليوم وليشكل ذلك اختلافات في الرأي ربما تؤدي أى خصومة فيما بينهم وعندما يبقى النزاع على مسائل معينة لفترة طويلة دون أن يكون هناك حل له، عندها يكون النزاع صراعا، أو عندما يهدد أحد الأطراف باللجوء إلى استخدام العنف في حله. ولكن هذا لا يعتبر كافيا في بعض الأحيان، فصراعات الحدود بين شيلي والارجنتين ونزاعا بريطانيا وإسكتلندا على المياه الإقليمية، لوحظ أن نزاعاتهم كانت منذ اللحظة الأولى تعكس وجهات نظر مختلفة وعلى هذا الأساس قد ينقلب الصراع الغامض إلى صراع دقيق، وقد ينقلب الصراع الغامض إلى نزاع وعندما يكون الأمر هكذا فإن هناك عوامل أخرى تدخل في ذلك تكون مسئولة إلى جانب عامل الزمن وليس كل الأمور المختلف عليها تعرض على الأمم المتحدة. ووجود النزاع بالفعل يجب أن يخضع في إثباته وفقا لمعايير موضوعية، فلا تكفي مجرد المنازعة في وجوده لنفي هذا الوجود[٣] .

<u>ومن خلال ما سبق يمكن تقسيم المبحث الأول من الدراسة الى عدة مطالب حيث يتناول المطلب الأول مفهوم النزاعات غير المسلحة في النظرية العامة بينما يتناول المطلب الثاني تعريف الفقه للنزاع السياسي والقانوني وأسبابهما في حين يتناول المطلب الثالث تعريف القضاء لماهية النزاع وأنواعه على النحو التالي:</u>

(١) عبد الكريم عبد الله آل مانع، التسوية السلمية لمنازعات الحدود. دراسة حالة النزاع الحدودي السعودي اليمني في ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص. ٦١

(2) Yosef tedkoah; In the face of the Nations. Israel is struggle for peace. New York. 2003. pp. 209

(٣) عبد الكريم عبد الله آل مانع، التسوية السلمية لمنازعات الحدود. دراسة حالة النزاع الحدودي السعودي اليمني في ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص. ٦٢

المطلب الأول

مفهوم النزاعات غير المسلحة في النظرية العامة

تعد النزاعات بحكم طبيعتها، مناسبة لارتكاب تجاوزات لا يكون ضحيتها فقط أفراد القوات المشاركون فى الأعمال، بل إن السكان المدنيين أصبحوا هم الذين يدفعون على نحو متزايد ثمن تلك النزاعات بوصفهم ضحية ورهاناً مباشرين للنزاعات. ولقد تبني النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية فى معالجته للنزاعات ذات الصبغة الدولية الملامح الرئيسية لاتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ وبروتوكوليها الإضافيين لعام ١٩٧٧. ذلك أن النزاع الدولي يوجد أساساً عندما يحدث صدام بين دولتين، ومن ثم فإن وجود أكثر من دولة فى إطار النزاع، هو الذى يضفي عليه الطابع الدولي، وتأسيساً على ذلك، فالنزاع يتمثل فى عدم وجود توافق تجاه أزمة محددة، أو أي نزاع آخر بين دولتين أو أكثر، وحتى إذا لم يعترف أحد الأطراف بحالة النزاع، كما يشمل ذلك النزاعات التي تكافح فيها الشعوب ضد السيطرة الاستعمارية، والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية فى سياق ممارسة الشعوب لحقها فى تقرير المصير[١].

أولا: مفهوم النزاع

النزاع لغة من : نزع، ينزع، نزعا، معناه نزع الشيء من مكانه، قلعه، (والعامة تقول: نزع الشيء إذا عطله وأفسده)[٢]، إن مصدر الفعل نزع هو النزاع والمنازعة، ومعناه (الخصومة). أما النزاع اصطلاحاً: (فهو السعى نحو إيجاد صيغة سلمية للخلاف بين طرفين أو أكثر تبدأ عادة بإعلان، وتتوقف لأسباب ميدانية، (وقف القتال) أو استراتيجية (الهدنة) وتنتهي إما بالاستسلام أو باتفاق صلح) [٣].

وبالتالي فإن النزاع هو الذى يشتبك فيه طرفين أو أكثر، حتى فى حالة عدم اعتراف إحداهما بحالة النزاع أو كلتيهما، أو تلك التي تكافح فيها الشعوب ضد السيطرة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي أو ضد جرائم التمييز العنصري، وتخضع هذه النزاعات

(١) خليل أحمد خليل العبيدي، حماية المدنيين في النزاعات المسلحة الدولية في القانون الدولي الإنساني والشريعة الاسلامية، بغداد، ٢٠٠٨، ص. ٨٤

(٢) لويس معلوف اليسوعي، المنجد فى اللغة والأدب والعلوم، مصدر سابق، ص ٨٠١.

(٣) د. أمل يازجي، المحكمة الجنائية الدولية وتوسيع نطاق القانون الدولي الإنساني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، مطبعة الداودي، دمشق، ٢٠٠٤، ص ١٠٢.

لعدد كبير من القواعد الدولية بما فيها تلك المنصوص عليها فى اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، والبروتوكول الأول الملحق لعام ١٩٧٧[١].

ومن هنا تكون النزاعات على نوعين : محدودة، وواسعة النطاق (الحرب)، وإذا كانت النزاعات المحدودة تمثل استخداماً للقوة المسلحة لفترة محدودة أو مكان محدد لتحقيق هدف ما، فهي فى ذلك تتفق مع الحرب. أما النزاعات الواسعة فتتميز أساساً باتساع نطاقها، أي بامتداد مسرح العمليات على نطاق واسع بين الدولتين أو الأطراف المتنازعة، علماً أن كلمة الحرب تستخدم حتى فى النزاعات المحدودة[٢].

معني ذلك أن النزاعات [٣]، تتميز بخصائص عديدة، فهي تتم بين الدول، أو بعبارة أدق بين أشخاص القانون الدولي، وهي تتضمن استخداماً للقوة المسلحة، سواء كانت برية أو بحرية أو جوية. وكذلك تتميز باتساع مسرح عملياتها على نطاق كبير نسبياً، وأخيراً يهدف النزاع إلى تحقيق هدف ما، كإرغام دولة ما على الرضوخ لمطالب الدولة المعتدية، أو احتلال جزء من أراضيها، أو القيام بعمل أو الامتناع عن عمل، أو تسعي إلى تدمير شوكة دولة معينة أو قدرتها على المقاومة. أما بخصوص إعلان الحرب فقد انتهت الدول فى العصر الحديث إلى وجوب إعلان الحرب قبل البدء بالعدوان، لما يترتب على ذلك من حقوق والتزامات فيما بينها من جهة، وبينها وبين الدول المحايدة، والدول الأجنبية من جهة أخرى، وكان كل ذلك إلى عهد قريب قواعد عرفية تدعو إليها قواعد الأخلاق[٤].

ولم يتوقف الأمر عند اتفاقيات ١٩٤٩ التي غطت بأحكامها كل أنواع النزاعات، فقد تم إضافة نصوص جديدة إلى قواعد القانون الدولي الإنساني فى البروتوكول الإضافي الأول لعام ١٩٧٧، تجعل من هذا القانون يسري بكامل قواعده على نوع جديد من النزاعات وهي النزاعات التي تقودها حركات التحرير الوطنية ضد الاستعمار والسيطرة الأجنبية، وضد الاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية[٥].

---

(١) خليل أحمد خليل العبيدي، حماية المدنيين في النزاعات المسلحة الدولية في القانون الدولي الإنساني والشريعة الاسلامية، مرجع سابق، ص. ٨٥

(٢) تناولت العديد من الدراسات اشكال النزاعات ومسبباتها خاصة خلال الحرب الباردة منها:

Robert Jervis, «Was the Cold War: A Security Dilemma?,» Journal of Cold War Studies, vol. 3 ، no. 4 (Winter 2001), pp. 40-43.

(٣) عبد الرحمن بن عيسي الهمداني، الألفاظ الكتابية، الدار العربية للكتاب، ليبيا، ١٩٨٠، ص ١١٦-١١٨.

(٤) خليل أحمد خليل العبيدي، حماية المدنيين في النزاعات المسلحة الدولية في القانون الدولي الإنساني والشريعة الاسلامية، مرجع سابق، ص. ٨٦

(٥)خليل أحمد خليل العبيدي، حماية المدنيين في النزاعات المسلحة الدولية في القانون الدولي الإنساني والشريعة الاسلامية، مرجع سابق،ص. ٨٨

كما أوضح البروتوكول فى نص آخر كيف يجري تنفيذ أحكام الاتفاقيات التي يكملها من جانب الأطراف المعنية، فبالنسبة إلى الدول التي تواجه نزاعاً مسلحاً من هذا النوع تلتزم باحترام أحكام هذا البروتوكول والاتفاقيات الأخرى ذات العلاقة فى قتالها مع حركات التحرير الوطنية(١).

وفيما يتعلق بحركات التحرير الوطنية فقد نص فى (م ٩٦ ف ٢) من البروتوكول الأول على أنه يجوز للسلطة الممثلة لشعب مشتبك مع طرف سام متعاقد فى نزاع مسلح من الطابع المشار إليه فى (م١ ف/٤) من البروتوكول نفسه أن تتعهد لتطبيق الاتفاقيات وهذا الملحق (البروتوكول)، ويكون لمثل هذا الإعلان آثاره فى مواجهة هذه السلطة حيث تدخل الاتفاقيات وهذا الملحق حيز التنفيذ بالنسبة إلى السلطة المذكورة بوصفها طرفاً فى النزاع وذلك بأثر فوري، وتمارس السلطة المذكورة الحقوق ذاتها وتتحمل الالتزامات عينها التي تمنح أو تفرض على طرف سام متعاقد فى الاتفاقيات والبروتوكول الإضافي الأول، كما تلتزم هذه الاتفاقيات والملحق البروتوكول أطراف النزاع جميعاً على حد سواء٢.

أما تمييز النزاعات الدولية عن النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي (الداخلية)، فهي تلك النزاعات التي تدور على إقليم أحد الأطراف السامية بين قواته المسلحة وبين قوات مسلحة منشقة أو جماعات نظامية مسلحة أخرى وتمارس تحت قيادة مسؤولة عن جزء من إقليمه من السيطرة ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة منسقة وتستطيع تنفيذ هذا الملحق (البروتوكول) (٣).

هذه النزاعات تتم عادة داخل حدود إقليم دولية ما، مثال ذلك: (وقوع تمرد أو عصيان مسلح للانفصال عن السلطة المركزية، أو المطالبة بأمور معينة يجب تحقيقها). وتدور بين القوات المسلحة النظامية لتلك الدولة وبين قوات مسلحة منشقة، أو جماعات نظامية أخرى، وبالتالي لا يعد نزاعاً داخلياً حالات الاضطراب والتوتر الداخلية مثل (الشغب وأعمال العنف

(١) م ٩٦ ف١، المصدر نفسه. وفي تفصيل ذلك:

1) Hanspeter Mattes, Challenges to Security Sector Governance in the Middle East: the Libyan Case, paper presented at the workshop on "Challenges to Security Sector Governance in the Middle East", held in Geneva, July 2004.

2) Human rights committee, general comment 29, states of emergency (article 4), 2-4 U.N.Doc. CCPR/C/21/Rev.1/Add.11(2001

3)

(٢) خليل أحمد خليل العبيدي، حماية المدنيين في النزاعات المسلحة الدولية في القانون الدولي الإنساني والشريعة الاسلامية، مرجع سابق، ص. ٨٩

(٣) م١ ف١/ل٢.

العرضية النادرة) [١]. غير أن النزاع المسلح الداخلي[٢]، يمكن أن يتحول أثناء سريانه أو فى نهايته إلى نزاع مسلح دولي فى أحوال عديدة منها :

أولاً : بالنظر إلى آثاره، وذلك إذا انتصر الثوار أو المتمردون، إذ فى هذه الحالة قد تظهر دولة جديدة، إذا كان غرض الثوار الانفصال، أو حكومة جديدة إذا كان هدفهم قلب الحكومة القائمة فعلاً.

ثانياً : فى حالة اعتراف الدول الأخرى بالمتمردين كمحاربين أو ثوار، وبالتالي يصبح النزاع المسلح الداخلي تجاههم له آثار دولية.

ثالثاً : قد تتدخل دولة ثالثة فى النزاع المسلح إلى جانب المتمردين وهذا التدخل سيعمل على إثارة (م٢) المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربع بالنسبة إلى هذه القوات بينما يسفر سريان (م٣) المشتركة لهذه الاتفاقية على النزاع بين الحكومة والمتمردين[٣]. أو تطور النزاع المسلح الداخلي إلى دولي، حيث يصبح المتحاربون يحملون جنسيات مختلفة وأعمالهم تنسب إلى أكثر من دولة، وهو ما حصل فى يوغسلافيا السابقة[٤].

رابعاً : أو يكون تدويل النزاع عائداً إلى تدخل قوات منظمة دولية كالأمم المتحدة أو منظمة إقليمية قررت التدخل لأسباب إنسانية بإرسال قواتها الدولية لحل النزاع المسلح الدولي مع وضع الحلول أو تسوية يتم التفاوض بشأنها، كما حصل فى كمبوديا الذى أنتهي النزاع المسلح فيها بوضع اتفاقية باريس[٥].

ويترتب على ذلك سريان أحكام القانون الدولي الإنساني الخاصة بالنزاعات المسلحة الداخلية من جهة وخاصة أحكام (م/٣) المشاركة المقررة لاتفاقيات جنيف وهي ذات طابع عرفي والقواعد الخاصة بالنزاعات المسلحة الدولية.

---

(١) م١ ف٢، المصدر نفسه. وكذلك:

Mark W. Zacher, " International Conflicts and Collective Security 1946. 1977. Preager Pubishers, Preager Special Studies, U.S.A ,p.p.11-16

(٢) د. أحمد أبو الوفا، القانون الدولي الإنساني، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ٦٠٢.

(3) G.I.A. O. Draper, the relation ship between the human right regime and the law of armed conflict, icrc, Genera, 1971, P. 203.

(٤) خليل أحمد خليل العبيدي، حماية المدنيين في النزاعات المسلحة الدولية في القانون الدولي الإنساني والشريعة الاسلامية، مرجع سابق، ص. ٩٠

(5) Philippe Breton, (Actualite dudroitint, humanitair, applicable dans les conflict arms) Hubert Thierry, Ievolution dudroit, melangs, offerts, Apedone, Paris, 1998, P. 59.

ثانيا: عناصر النزاع

لقد تناول الأستاذ براونلي brownil مفهوم النزاع "dispute" ببيان العناصر التي يتضمنها واشترط لقيام النزاع وجود عناصر محددة هي: -

(أ) نشوء الخلاف حول موضوع يتصل بالقانون أو الوقائع.

(ب) أن يبرز هذا الخلاف بطرح ادعاء أو تقديم احتجاج.

(ج)أن يطرح الادعاء أو يقدم الاحتجاج أشخاص مفوضون وفي مرتبة ملائمة وأن ذلك عبر تبادل المذكرات الدبلوماسية أو في انعقاد منظمة دولية أو مؤتمر دبلوماسي.

(د) أن تعترض الدولة الأخرى على الادعاء أو الاحتجاج [١].

مما سبق، يتضح أن معظم تعريفات الفقه للنزاع تتفق على أن النزاع هو عدم الاتفاق حول مسألة من الواقع أو القانون أو بمعنى آخر، هو تعارض في الدعاوى القانونية أو المصالح بين شخصين دوليين. وعلى الرغم من تعدد واختلاف المصطلحات المستخدمة من الفقه، فهي مجرد اختلافات في الصياغة دون المضمون، ولعل السبب في عدم اختلاف الفقه بخصوص تعريف النزاع الدولي يرجع إلى أن محكمة العدل الدولية الدائمة في قضية "مافروماتس" في أغسطس سنة ١٩٢٤م، ومن بعدها محكمة العدل الدولية قد تناولتا الموضع بالتعريف، لذا تعد معظم هذه التعريفات نابعة من مصدر قضائي واحد، وبالتالي لا يوجد سوى اختلاف في الصياغة بينها. وعلى الرغم أيضا مما يمتاز به التعريف من اتساع يحوي في طياته كافة الاحتمالات، ومع ذلك فهو لا يخلو من العيوب التي هي سبب مباشر في الخلاف حول تحديد مقصوده بدقة الأمر الذي فتح المجال للاجتهاد من جنب الدول كل حسب مصالحة، وأدى إلى تضارب في الفهم حول مضمون النزاع خاصة، النزاع السياسي والقانوني.

(١) د. سعيد بن سلمان العبري: تسوية منازعات الحدود والقانون الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، د.ت، ص٢٤٢، ٢٤١.

المطلب الثاني

تعريف الفقه للنزاع السياسي والقانوني وأسبابهما

قسم البعض المنازعات إلى عدة أنواع، من حيث: موضوعها، وطبيعتها وأطرافها ومدى خطورتها، ونطاقها الجغرافي وأخيرا الوسائل المستخدمة [١].وبالنظر إلى طبيعة المنازعات الدولية يقسمها البعض إلى ثلاث طوائف هي: -

١- المنازعات القانونية

هي تلك المنازعات التي تتعلق بوجود أو مدى كيفية احترام حق ما عن طريق تحديد القاعدة القانونية واجبة التطبيق. ومن ثم تتميز المنازعات القانونية بانطلاقها أساسا من اعتبارات قانونية محضة (كالنزاع الخاص بتفسير نص في معاهد دولية) [٢].

٢- المنازعات السياسية

هي تلك التي تستند إلى اعتبارات غير قانونية أو تنطلق أساسا من أمور غير قانونية، وذلك بأن يكون هناك تعارض أو تناقض بين مصالح دولتين أو أكثر. (مثال ذلك أن يثور نزاع بين دولتين لأن إحداهما رفضت اتباع أسس السياسة الخارجية للدولة الاخرى). ولا شك أن حل المنازعات السياسية يقتضي أن يؤخذ في الاعتبار كافة المصالح المتناقضة الموجودة كالموقف السياسي والاقتصادي والعسكري، والمعنوي، بل حتى الجغرافي، بطريقة تستحوذ على رضاء كافة الأطراف المعنية[٣].

٣- المنازعات المختلطة (المركبة)

وتتميز النزاعات المركبة أو المختلطة بأنها تجمع بين الجانبين القانوني والسياسي، كأن يكون النزاع في جوهره قانونيا لكن تترتب عليه عواقب وآثار سياسية. وحري بالذكر أن الغالبية العظمى للمنازعات الدولية هي من هذا القبيل إذ يصعب كثيرا التمييز بين الجانب القانوني والجانب السياسي لأي نزاع دولي، باعتبار أن المنازعات الدولية تحدث أو لا تحدث لأنه أريد لها أن تكون كذلك من الناحية السياسية (فكرة دفع المنازعات من الوراء لأسباب سياسية أو الامتناع عن إثارتها على الصعيد الدولي لأسباب سياسية أيضا). والنزاع لا يفقد خاصيته القانوني لمجرد أن أحد الأطراف قد انطلق في إثارته من اعتبارات سياسية

---

(١) د. أحمد أبو الوفا: القانون الدولي العام ،دار النهضة العربية القاهرة، ١٩٩٩م، ص٣٧٤.

(٢) د. احمد أبو الوفا: العلاقات الدولية، مرجع سابق ، ص٣٧٢.

(٣) عبد الكريم عبد الله آل مانع، التسوية السلمية لمنازعات الحدود. دراسة حالة النزاع الحدودي السعودي اليمني في ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص.٦٤

[١]. ويرى البعض [٢] أن الفقه والتطبيق العملي يميز بين مجموعتين من المنازعات، هما المنازعات القانونية والمنازعات السياسية.

الفرع الأول
المنازعات القانونية

يقصد بها تلك المنازعات التي يكون فيها الأطراف مختلفين على تطبيق أو تفسير قانون قائم. ومثل تلك المنازعات يمكن حلها بالإحالة إلى قواعد معروفة (مثال ذلك قضية الألباما وقضية السفينة ويمبلدون وقضية اللوتس وقضية طابا) . ويرى البعض أنه يمكن تعريف النزاع القانوني بأنه "خلاف حول مسألة قانونية (كتفسير معاهدة دولية) أو واقعية (كخلاف حول مكان خط سير الحدود) يتمثل في تناقض أو تعارض أو تضاد أو تضارب الآراء القانونية لشخصين أو أكثر من أشخاص القانون الدولي. أو بعبارة أخرى يمكن القول أن النزاع يتجسد في عدم اتفاق شخصين أو أكثر حول مسألة قانونية أو واقعية وإن كان الفرق بين ما هو قانوني أو واقعي للنزاع ليس واضحا بطريقة حاسمة لأن كل مسألة واقعية لابد وأن تحكمها كقاعدة، قواعد قانونية[٣] .

ويرى البعض الآخر أن المنازعات القانونية هي التي تسوي بالوسائل القضائية سواء أمام محاكم التحكيم أم أمام محكمة العدل الدولية. وهي المنازعات التي تقبل الحل وفقا لقواعد القانون الدولي القائم في لحظة نشوء النزاع [٤] . ويرى "اوبنهايم ": أن النزاعات تنقسم إلى نوعين: نزاعات قانونية ونزاعات سياسية، ويرى أن النزاعات القانونية بين الدول هي تلك التي تكون فيها إدعاءات طرفي النزاع تستند على الأسس المعترف بها في القانون الدولي. بينما يرى البعض أن فكرة "قانونية النزاع، والتي تلتقي مع مدلول القضائية بمعنى القابلية للتسوية القضائية للتسوية القضائية القصد منها، أن النزاع الذي يقبل التسوية بتطبيق قواعد القانون الدولي الموجودة هي ما يطلق عليها النزاعات القانونية، وهي التي يمكن بشأنها اللجوء إلى التحكيم أو القضاء الدولي. وعلى هذا يخرج من نطاق طائفة النزاعات القضائية النزاعات التي لا تقبل التسوية بتطبيق قواعد القانون الدولي وهي ما جرى الفقه على إطلاقها اصطلاح النزاعات السياسية عليها، كما يخرج من نطاقها أيضا النزاعات التي لا يوجد

(١) د. أحمد أبو الوفا: العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص٣٧٣

(٢) د. الشافعي محمد بشير: القانون الدولي العام في السلم والحرب. ط٦، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة ١٩٩٨م ص٧٨٤

(٣) عبد الكريم عبد الله آل مانع، التسوية السلمية لمنازعات الحدود. دراسة حالة النزاع الحدودي السعودي اليمني في ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص.٦٥

(٤) د علي إبراهيم: تنفيذ أحكام القضاء الدولي. دار النهضة العربية. القاهرة، ١٩٩٦م. ص٥١.

بشأنها قاعدة قانونية مطبقة أي التي يوجد بالنسبة لها نقص في القانون الدولي [١]. وفي نفس المعنى يرى البعض أن النزاع القانوني هو النزاع الذي يقبل التسوية بتطبيق قواعد القانون الدولي والتي لا تمس المصالح الحيوية للدول. ويرى البعض أن مفهوم النزاع القضائي الذي يعبر عنه – بالخلاف التحكيمي– بأنه "يمكن النظر إليه من خلال مدلولين:–[٢]

الأول: يعد الخلاف تحكيميا – قضائيا – إذا كان قابلا على أساس من القانون الدولي.

الثاني: ينظر إلى التحكيمية على أنها مطابقة النزاع للتعهد باللجوء إلى التحكيم. بمعنى، أن النزاع يكون قضائيا أو تحكيميا إذا ما دخل ضمن النزاعات التي تعهدت الدول باللجوء إلى التحكيم لحلها. وفي نظر الأستاذ "قلب شابال "أن المقصود بالقضائية "أي القابلية للعرض على القضاء هو المدلول الأول، وذلك لاتفاقه مع مدلولها.

ويرى البعض أنه وإن كان اعتبار قابلية التسوية بتطبيق قواعد القانون الدولي من مدلولاته القضائية إلا أنه لا يرى مانعا من كونها أيضا مدلولا أساسيا من مدلولات التحكيمية. فكثيرا ما يدفع أحد أطراف النزاع بعدم خضوع النزاع للتحكيم بدعوى أنه غير قانوني، إما لأنه سياسي، أو لعدم وجود قاعدة قانونية دولية مطبقة، ومن جهة أخرى فإن ذلك هو ما يتبق مع التعريف الوارد في المادة ٣٧ من اتفاقة لاهاي عام ١٩٠٧م، حيث أنها تحدد موضوع التحكيم بأنه "تسوية النزاعات بين الدول على أساس من احترام القانون [٣].

ويرى البعض أن المسائل القانونية: هي تلك التي يتم حسمها بالرجوع إلى قواعد القانون الدولي المعروفة وضرب عدة أمثلة على الحالات التي أثيرت فيها القضايا القانونية والتي تتضمن محتوى معاملة الأجنبي، ادعاءات السيادة على أعالي البحار، والتحكيم فيها. ويرى البعض الآخر أن الأرجح هو أن النزاعات الثانوية والتقنية، على سبيل المثال – أسعار النقد الأجنبي للدبلوماسيين – هذا النوع من النزاع هو النوع الذي يكتب بأنه "عرضة لقرار قضائي

---

(١) إبراهيم محمد محمد العناني، اللجوء إلى التحكيم الدولي، رسالة دكتوراه غير منشورة ،، كلية الحقوق ،جامعة عين شمس، د. ت ، ص١٨٨.

(٢) عبد الكريم عبد الله آل مانع، التسوية السلمية لمنازعات الحدود. دراسة حالة النزاع الحدودي السعودي اليمني في ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص.٦٦

(٣) المرجع السابق، ص.٦٧ كذلك للمزيد من التفاصيل حول هذا الجانب يمكن الرجوع إلى:

Abou El Fadl, K. M. The Great Theft: Wrestling Islam from the Extremists . New York: HarperCollins, 2009.

Abu-Nimer, M. (ed.). Reconciliation, Justice and Coexistence: Theory and Practice. Lanham, MD: Lexington Books, 2001.

Abu-Nimer, M., Khoury, A., and Welty, E. (eds.). Unity in Diversity: Interfaith Dialogue in the Middle East . Washington, DC: US Institute of Peace Press, 2007.

". كما أن البعض يرى أن النزاع القانوني هو ذلك الذي يدور حول حق شخصي يختلف بشأنه اثنتان أو أكثر من الدول، الأمر الذي يلزم معه تحديد هذا الحق وتبعيته، وما دام تحديد هذا الحق يخضع للقانون فإن القاضي عند النظر في النزاع يقوم بتفسير هذا الحق وتبعيته، وما دام تحديد هذا الحق يخضع للقانون فإن القاضي عند النظر في النزاع يقوم بتفسير هذا القانون وتطبيقه في مواجهة أطراف النزاع [١].

ويعتمد وجود الحق من عدمه على طبيعة المصالح المتضاربة محل النزاع، ذلك أن أي نزاع إنما يقوم بسبب تضارب مصالح أطراف النزاع، فإذا كانت المصلحة المتنازع عليها محمية قانونا بموجب قاعد أو التزام دوليين، فإن النزاع الذي يدور حولها هو نزاع قانوني يهدف حماية هذه المصلحة بموجب القانون الذي يقربون أما إذا كانت المصلحة غير محمية قانونا عن طريق تصرف قانوني يربط أطراف النزاع، فإن النزاع نزاع سياسي يهدف تغيير الوضع القانوني للمصلحة محل النزاع ولصالح أحد الأطراف على حساب الآخر، وذلك بالسعي لحماية هذه المصلحة غير المحمية، أو إلغاء هذه الحماية إذا كانت محمية ويتم هذا عن طريق تغيير القانون، ولذا قيل أن النزاع القانوني هو النزاع الذي يثبت القانون بينما النزاع السياسي هو الذي يرمى إلى تغيير القانون.

وبالتالي فإن المصلحة غير المحمية قانونا لا ترقى إلى مستوى الحق، وبالتالي لا يمكن الدفاع عنها من قبل المدعى بها لعدم وجود تصرف أو مركز قانوني يقر بوجودها، وهكذا فإن النزاع السياسي لا يمكن حسمه في إطار الالتزامات والحقوق النافذة بين أطراف النزاع، وهذا ما يمكن ملاحظته في قضية (أوسكار شين) بين بلجيكا وبريطانيا التي حسمتها محكمة العدل الدولية الدائمة في ١٩٣٤/١٢/١٢ لصالح بلجيكا[٢].

(١) د. زهير الحسيني: مفهوم النزاع القانوني في ضوء فتوى محكمة العدل الدولية في ٢٦/ ١٩٨٨م، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد السابع والأربعون، ١٩٩١م، ص٣٦

(٢) عبد الكريم عبد الله آل مانع، التسوية السلمية لمنازعات الحدود. دراسة حالة النزاع الحدودي السعودي اليمني في ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص.٦٨

الفرع الثاني
المنازعات السياسية

تشمل المنازعات التي يطالب فيها أحد الأطراف بتعديل قانون قائم (مثال ذلك النزاع الألماني التشيكوسلوفاكي في سنة ١٩٣٨ م في مسألة السوديت sudetes النزاع الألماني البولوني بخصوص ممر "دانترج " سنة ١٩٣٩م وقضية فلسطين وإسرائيل والشرق الأوسط..... الخ) [١]. وفي هذه المنازعات يكون لكل طرف مطالب وادعاءات لا يمكن أن تنصب في قالب قانون لأنها تعتمد على تطورات وأحداث تاريخية سابقة. وهكذا فإن النزاع السياسي لا يمكن حسمه في إطار التزاما والحقوق النافذة بين أطراف النزاع، وهذا ما يمكن ملاحظته في قضية (اوسكار شين) بين بلجيكا وبريطانيا التي حسمتها المحكمة الدولية الدائمة في ١٩٣٤/١٢/١٢ م لصالح بلجيكا، فقد أدعت بريطانيا أن الحكومة البلجيكية بإنشائها شركة حكومية لادارة مرفق النقل في الكونغو لبلجيكا. إنما قضت على حرية الملاحة في نهر الكونغو من جهة، وعلى المنافسة الحرة بين شركات النقل من جهة أخرى خلافا لالتزاماتها بموجب معاهدة سان جرمان في / / /١٩١٩م. وردت الحكومة البلجيكية "بأن حرية الملاحة لا تتضمن إلغاء المنافسة، بل بالعكس إن المنافسة هي التي تؤدي إلى الملاحة.

ولا يمكن للمحكمة أن ترى أن قرار الحكومة البلجيكية بإدارة مرفق الملاحة ضمن إطار مرفق عام من شأنه أن يكون عقبة أمام (أوسكار شين) لمزاولة تجارته، بل هذا هو معنى المنافسة، إذ لا شئ يمنع أي تاجر أو صاحب سفن أو صناعة أو وكيل نقل من أن يعمل بخسارة بسبب منافسة شركات أخرى له إذا أراد الإبقاء على شركته في هذا الجو من المنافسة. وردا على احتجاج بريطانيا بأن قرار الحكومة البلجيكية بالإشراف على مرفق النقل عبر شركة خاصة تديرها حكومة قد أضر بحقوق مكتسبة "لأوسكار شين " فإن المحكمة ترفض الحجة البريطانية[٢].

---

(١) د الشافعي محمد بشير: القانون الدولي العام في السلم والحرب،القاهرة ، د.ت، ٢٠٠٠ ، ص٥٤٧.

(٢) عبد الكريم عبد الله آل مانع، التسوية السلمية لمنازعات الحدود. دراسة حالة النزاع الحدودي السعودي اليمني في ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص.٦٩ كذلك:

Arnson, C. (ed.). In the Wake of War: Democratization and Internal Armed Confl ict in Latin America . Washington, DC, and Stanford, CA: Woodrow Wilson Center Press and Stanford University Press, 2012

Berdal, M., and Wennemann, A. (eds.). Ending Wars, Consolidating Peace: Economic Perspectives . London: International Institute for Strategic Studies, 2010.

والسؤال الوحيد الذي يجب أن يضعه القاضي أو المحكم لنفسه هو ما إذا كان ادعاء المدعى يتمشى مع القانون الوضعي ؟ غير أنه عند البحث عن حل المنازعات، فإن طبيعة كل نزاع تستجلب وسائل مناسبة لحله، فبينما أن حل المنازعات القانونية يتم عادة بطريقة التحكيم أو بالطريق القضائي على أساس القانون الوضعي، فإن المنازعات السياسية لا يمكن حلها إلا بالطرق الدبلوماسية أو السياسية المختلفة حيث يتم البحث على الأخص عن التوفيق بين المصالح المتنازعة [١].

ويرى البعض الآخر أن المنازعات السياسية "هي تلك التي لا تقبل الحل وفقا لقواعد القانون السارية أو يحاول أطرافها تعديل القوانين والقواعد الموجودة ووضع قواعد جديدة لحلها ولا تقبل الحل عن طريق القضاء لأن دور القاضي هو تطبيق القانون وليس وضعه[٢].

ويرى البعض أن القضايا السياسية هي تلك التي تمس المصالح الحيوية المتنازع عليها بين الأمم رغم أنه قد يكون لقواعد القانون الدولي المعترف بها بوجه عام بين الأمم تطبيق على تلك الحالات. ويرى "لوترباخت "أن القضايا السياسية هي تلك التي تؤثر على المصالح للدولة. وأخيرا، يرى البعض أن النزاع السياسي هو ذلك النزاع الذي يحاول فيه أحد أطراف علاقة قانونية معينة تغيير العلاقة خارج حدود الحقوق والالتزامات التي تنظمها هذه العلاقة، أي بتغيير المركز القانوني الذي يتمتع به كل طرف إما بزيادة حقوقه أو زيادة إلتزاماته، وذلك بالتذرع بالعوامل السياسية والعرقية والتاريخية. [٣]

Blaydes, L., and De Maio, J. "Spoiling the Peace? Peace Process Exclusivity and Political Violence in North-Central Africa." Civil Wars , 2010, 12 , 3–28.

(١) د. الشافعي محمد بشير: القانون الدولي العام في السلم والحرب، مرجع سابق ، ص٦٨٤

(٢) د علي إبراهيم: تنفيذ أحكام القضاء الدولي. دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٥١.

(٣) د. زهير الحسيني: مفهوم النزاع القانوني في ضوء فتوى محكمة العدل الدولية، مرجع سابق ، ص٤٦.

المطلب الثالث

تعريف القضاء لماهية النزاع وأنواعه

عرفت "محكمة العدل الدولية الدائمة " النزاع في حكمها في قضية"مافروماتس " في أغسطس سنة ١٩٢٤م بأنه: يقصد بالنزاع الدولي "خلاف بين دولتين على مسألة قانونية أو حادث معين، أو بسبب تعارض وجهات نظرهما القانونية ومصالحهما "– مثل النزاع على تطبيق الأوضاع القائمة، أو تفسير أحكامها...، أو هو عدم الاتفاق بشأن مسألة من مسائل الواقع أو القانون. وعرفته محكمة العدل الدولية بأنه "الخلاف بين دولتين على النحو المشار إليه في تعريف المحكمة الدائمة للعدل الدولي "، وأضافت بأنه لا ينبغي أن يستند فيه إلى معيار شخصي، بل إلى معيار موضوعي، وعلى ذلك فإن الخلاف الذي يولد النزاع يجب أن يكون واضحا في مواقف أطرافه على نحو لا يدع مجالا للشك في وجوده[١].

وقد أخذت محكمة العدل الدولية بالتعريف التقليدي للنزاع الدولي في رأيها الإفتائي حول تفسير معاهدات السلام المبرمة مع بلغاريا والمجر ورومانيا والحلفاء عام ١٩٤٧م، والرأي الصادر بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٥٠م، و١٨ يوليو ١٩٥٠م، فقد كانت المواد ٣٦ و٣٨ و٤٠ من هذه المعاهدات تنص على حل أي نزاع يتعلق بتفسيرها وتطبيقها بواسطة لجنة ثلاثية مكونة من عضو من كل دول طرف ورئيس يتم أختيار بالاتفاق بين الدولتين المتنازعتين من جنسية ثالثة والقرار الصادر من هذه اللجنة بالأغلبية يعد حكما نهائيا وملزما للأطراف [٢].

وأضافت المحكمة بعد ذلك بأن المعاهدات تنص على إحالة كل نزاع إلى لجنة تسوية بناء على طلب أي من الأطراف، وكل منهم ملزم بالاستجابة لطلب التسوية الصادر من الآخر، وإلا فإن شرط التحكيم سيصبح عديم الفائدة وإن النتيجة المترتبة على رفض الوفاء بهذا الالتزام تؤدي إلى نشأة المسؤولية الدولية على عاتق الطرف الذي رفض تشكيل اللجنة. وهنا يكون لزاما الاشارة الى نص المادة "٣٨" من نظام محكمة العدل الدولية والذي يشير الى مصادر القانون الدولي العام وهي الإتفاقية– الأعراف الدولية–القرارات السابقة للمحاكم الدولية–الأحكام العامة للقانون – آراء الفقهاء[٣].

---

(١) عبد الكريم عبد الله آل مانع، التسوية السلمية لمنازعات الحدود. دراسة حالة النزاع الحدودي السعودي اليمني في ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص.٧١

(٢) د. ماجد إبراهيم علي، قانون العلاقات الدولية في السلم والحرب، مطابع الطوبجي التجارية، القاهرة. ١٩٩٧م، ص١١٧.

٣ تناولت العديد من الدراسات ذلك الجانب منها:

Wanis-St. John, A. Back Channel Negotiation: Secrecy in the Middle East Peace Process . Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2011.

ومن ثم يتضح أن الحكم القضائي الدولي سواء أكان صادرا من المحاكم الدائمة، أو من محاكم التحكيم الدولية لابد أن يفصل نزاع دولي وفقا لقواعد القانون الدولي ما لم يطلب الأطراف من المحكمة تطبيق قواعد العدالة. والفصل في النزاع يتمثل في قيام المحكمة المختصة بفحص وبحث مدى تطابق تصرف ما أو سلوك ما مع قاعدة قانونية سابقة في الوجود على هذا التصرف من الناحية المنطقية والتاريخية، فإذا تخلف هذا الشرط – أي شرط وجود القاعدة السابقة على حدوث التصرف –فإن الحكم لا يمكن أن يصدر لأن الأصل هو حرية التصرف من جانب الدول. فالذي يميز النزاع الدولي هو ظهور مواقف متعارضة أو متناقضة للأطراف في الدعوى، ولكي تختص المحكمة بالفصل فيه لابد من أن يكون النزاع قد نشأ بالفعل وأن يكو حاليا، لأن المنازعات التي كانت خلال القرون الغابرة لا يمكن عرضها على المحاكم الدولية لعدم جدوى الفصل فيها. كذلك لابد أن يكون النزاع أو التعارض بين وجهات نظر الأطراف قد بلغ درجة من الوضوح في شكله القانوني لأن النزاع البسيط أو مجرد اختلاف النظر تجاه موضوع ما، لا يكفي لنشأة نزاع دولي من وجهة نظر المحكمة حسب ما جاء في فتواها الصادر بتاريخ ٣٠ مارس ١٩٥٠م [(١)].

وتتميز المنازعات بأنها متعددة ومتغايرة، لذا فإن وضع تصنيف لها يعتبر أمرا صعبا ذلك أن أي تقسيم قد لا يكون جامعا مانعا. ورغم ذلك لا يجادل أحد في أن محاولة تقسيم أو تصنيف أي ظاهرة من شأنه أن يساعد على سهولة فهمها. والمنازعات قد تكون حقيقية. أو قد تكون وهمية، قائمة فعلا أو سبيلها إلى التكوين وأيا كانت طبيعة النزاع. فإنه تمثل – في الغالب – في تعارض المصالح القصيرة أو المتوسطة الأجل بين الدول المعنية. ويمكن

Wanis-St. John, A. "Ancient Peacemakers: Exemplars of Humanity." In S. A. Nan، Z. C. Mampilly, and A. Bartoli (eds.), Peacemaking: From Practice to Theory , vol. 2. Santa Barbara, CA: Praeger, 2012

(١) فقد ذكرت المحكمة أنه ليس كافيا بيان تعارض المصالح بين الطرفين في مثل هذه القضية حتى يقال بأن هناك نزاع، وإنما يجب إبراز أن مطالب أحد الأطراف تصطدم بالمعارضة الظاهرة م الطرف الآخر. وقد عرفت اتفاقية مونتريال المتعلقة بمناهضة الأعمال غير المشروعة ضد أمن وسلامة الطيران المدني المبرمة سنة ١٩٧١م (م١/١٤) النزاع القانوني بأنه "أي نزاع يقوم بين اثنين أو أكثر من الدول الأطراف فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق الميثاق. والذي يتعذر حله من خلال المفاوضات، يتم إحالته إلى التحكيم الدولي "

"Any dispute between tow or more contracting states concerning the interpretation or application of this convention which cannot be settled through negotiation , shall, at the request of one of them , be submitted to arbitration "

انظر:د. يسرى الفوال ، القانون الدولى العام ، القاهرة ، الدار العربية للنشر ،٢٠٠٩ ،ص.١٠٢

تقسيم المنازعات الدولية إلى عدة أنواع، من حيث موضوعاتها، وطبيعتها، وأطرافها ومدى خطورتها، ونطاقها الجغرافي، وأخيرا من حيث الوسائل المستخدمة[١].

١- من حيث موضوع النزاع

قد يكون موضوع النزاع غير محدد لأنه بطريقة تلقائية ودون تفكير (وفي هذه الحالة تكون الإدارة السياسية عمياء تصدر في تصرفاتها عن تخبط وعشوائية). ومن ناحية أخرى قد تتم السيطرة على موضوع النزاع، إذا كان صادرا عن إرادة سياسية واعية وواضحة تستخدم كافة الوسائل الممكنة بما في ذلك وضع الرأي العام العالمي في موقف يجعله يتقبل عواقب لم يتم التعبير عنها في الأصل ومنذ البداية، أي أننا – هنا بصدد نزاع يراد له أن يكون. [٢]

٢- من حيث أطراف النزاع

يقسم علم الاجتماع القانوني المنازعات من حيث أطرافها إلى منازعات فردية –أي بين فردين فقط –ومنازعات جماعية تتعلق ليس فقط بأفراد وإنما بجماعات بشرية تجمعها أولا روابط معينة فإذا كان هذا التقسيم يرى أن المنازعات فردية وجماعية فإن المنازعات بين الدول تعد مجازا – من هذا النوع الأخير، على أساس أن كل دولة ليست إلا تعبيرا عن شعبها، ولتعبير المنازعات الجماعية معنى أخر على الصعيد وذلك حينما يكون النزاع بين مجموعات من أشخاص القانون الدولي. مع الاشارة هنا الى ان القانون الدولي المعاصر قدم نفسه مؤخرا على تولي قضايا تتعلق بأفراد وليس دول فيما يتعلق بجرائم دولية محددة عن طريق عرضها على المحكمة الجنائية الدولية[٣].

ولا شك أن المنازعات الجماعية تعد من أخطر أنواع المنازعات، باعتبار أنها تمس بالتوازن القائم في المجتمع الذي تحدث في إطاره، بل وفي وجوده ذاته، لذا لا يمكن للمجتمع المعني عدم الأكتراث بوجودها، إنما عليه السعي لحلها، أو تضييق نطاقها ويفضل محاولة منعها أو امتصاصها. ولعل السبب في ذلك يرجع إلى أن مثل هذه المنازعات قد تؤدي إلى

---

١ عبد الكريم عبد الله آل مانع، التسوية السلمية لمنازعات الحدود. دراسة حالة النزاع الحدودي السعودي اليمني في ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص.٧٣

(٢) د. أحمد أبو الوفا، العلاقات الدولية،مرجع سابق ، ص٣٧٢

3 Svensson, I. "Who Brings Which Peace? Neutral versus Biased Mediation and Institutional Peace Arrangements in Civil Wars." Journal of Confl ict Resolution.٤٦٩–٤٤٦ ، ٥٣ ،٢٠٠٩ AND Themnér, L., and Wallensteen, P. "Armed Confl icts: 1946–2011." Journal of Peace Research , 2012, 49 , 565–575. ALSO Toft, M. D. "Ending Civil Wars: A Case for Rebel Victory?" International Security ، ٣٤ ،٢٠١٠، ٣٦–٧

انقسام أشخاص المجتمع الدولي إلى معسكرين أو أكثر أو بين منظمتين دوليتين أو أكثر، وقد يكون بين مجموعة من الدول، ومجموعة من المنظمات الدولية، كذلك قد يثور النزاع بين أشخاص عاديين أو بين فرد أو أكثر وبين الدولة التي يقيمون فوق أراضيها، فإذا كان حل هذا النزاع يتم أساسا في إطار القانون الداخلي، فإن النزاع قد يتحول إلى نزاع دولي إذا لجأت الدول إلى نظام الحماية الدبلوماسية لحماية حقوق رعاياها في الخارج، أو حينما تتلقى الأطراف المتنازعة عونا مسلحا من دول أخرى تتدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة في النزاع [١].

٣- من حيث مدى خطورة النزاع

تنقسم المنازعات من حيث خطورتها، إلى منازعات خطيرة (كالاعتداء المسلح واحتلال أراضي دولة أخرى) ومنازعات متوسطة الخطورة (كتأميم أموال دولة معينة – قناة السويس – أو أموال رعاياها – كتأميم شركة البترول الأنجلو –إيرانية) ومنازعات قليلة الخطورة (كطرد أحد الدبلوماسيين) على أن تحديد خطورة النزاع أو عدم خطورته، ليس أمرا حاسما دائما، إنما هو رهن بظروف النزاع والبيئة التي يوجد فيها والملابسات التي كانت سببا ظاهرا أو خفيا لوجوده[٢].

٤- من حيث النطاق الجغرافي

تنقسم المنازعات بالنظر إلى نطاقها الجغرافي إلى، منازعات عالمية، وهي تلك التي تمتد إلى أكبر عدد من الدول (كالحربين العالمتين الأولى والثانية)، ومنازعات محلية أو إقليمية تقتصر على قارة بعينها أو إقليم جغرافي معين، أو منازعات دون إقليمية تقتصر على بعض دول إقليم معين، أو منازعات ثنائية تقتصر على دولتين فقط. إلا أن تحديد النطاق الجغرافي للنزاع ليس أمرا سهلا في جميع الأحوال. خصوصا حينما تكون هناك أطراف للنزاع خفية تحرك أطراف النزاع من الخلف، وتمدهم بالعون والمساعدة التي تؤدي إلى تأجيج النزاع واستمراره[٣].

(١) د. أحمد أبو الوفا: العلاقات الدولية. دار النهضة العربية. القاهرة. ط٤، ٢٠٠٦ ،ص٣٧٣.

(٢) عبد الكريم عبد الله آل مانع، التسوية السلمية لمنازعات الحدود. دراسة حالة النزاع الحدودي السعودي اليمني في ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص.٧٥

(٣) عبد الكريم عبد الله آل مانع، التسوية السلمية لمنازعات الحدود. دراسة حالة النزاع الحدودي السعودي اليمني في ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص.٧٦

٥- من حيث الوسائل المستخدمة

تتعدد الوسائل المستخدمة في المنازعات الدولية، ويحددها عادة المجرى للنزاع ذاته، فثمة وسائل ضغط تتدرج من مجرد ادعاء الحق، إلى التهديد بحرمان الطرف الآخر أو حرمانه فعلا من ميزه يتمتع بها قانونا أو واقعا أو إلحاق ضرر به إلى أخيرا استخدام القوة المسلحة برا وبحرا وجوا ووسائل الضغط متعددة ومتغايرة ولا يمكن معرفة أشكالها بدقة، ويتم تطبيق الكثير منها بالتطبيق لمبدأ المعاملة بالمثل [١]

٦- من حيث طبيعة النزاع

بالنظر إلى طبيعة المنازعات يقسمها البعض إلى ثلاث طوائف هي المنازعات القانونية، المنازعات السياسية، والمنازعات ذات الطبيعة المختلطة. وهناك عددا من المبادئ العامة التي تحكم وجود المنازعات الدولية أهمها:

١- إن وجود نزاع ما يجب أن يتم تحديده بطريقة موضوعية. وتبدو أهمية هذا المبدأ في حالة عرض النزاع علي الغير للفصل فيه (كمحكمة تحكيم أو محكمة عدل دولية). معنى ذلك أنه يمكن لمحكمة العدل الدولية مثلا ألا تقتنع بتأييدات الأطراف المتنازعة بشأن وجود أو عدم وجود النزاع [٢]. إذ عليها التأكد من وجود النزاع قبل الفصل فيه، ذلك أن أي تأخير، في هذا الخصوص سيلقي بظلال كثيفة من الشك حول وجود شرط لازم للفصل في النزاع قيد البحث وفي ولايتها في نظر القضية.

٢- يجب على كافة أشخاص القانون الدولي السعي دائما نحو حل منازعاتهم الدولية بالطرق السلمية.

٣- نظرا لأن المنازعات الدولية تخص أشخاص قانونية دولية، مستقلة بعضها عن البعض الأخر ومتساوية قانونا، فإن رأي أيا منهم لا يمكن أن يسمو على رأي الأخر. وبالتالي لابد لحل هذه المنازعات من توافر التراضي بين أطرافها. لذلك إن عدم وجود سلطة عليا في المجتمع الدولي المعاصر. من شأنه أن يجعل أساس كل تسوية سلمية لأي نزاع الاتفاق بين أطرافه ومن البديهي أن ذلك يخالف ما يجري عليه العمل في القانون الداخلي،

---

(٥٣) د. يسرى الفوال ، القانون الدولى العام ،مرجع سابق ،١٦١

(٢) لذلك اقرت محكمة العدل الدولية (مجموعة ١٩٦٢، ص٣٢٨) أن مجرد التأكيد لا يكفي لوجود نزاع ما، كما أن مجرد المنازعة في وجود نزاع لا تدل على أنه غير موجود، راجع أيضا: د. أحمد أبو الوفا: مشكلة عدم الظهور أمام محكمة العدل الدولية، دراسة في إطار قانون الإجراءات الدولية. دار النهضة العربية القاهرة. ١٩٨٥م –ص١١٧.

حيث يمكن للقاضي أن يفصل في المنازعات بمجرد رفعه من قبل أي طرف فيها ورغم اعتراض الطرف الآخر[١].

٤- أن النزاع الدولى يفترض لإمكانية حله أن يكون قائما. ذلك أنه لا يمكن بداية، حل نزاع انتهي فعلا، بعبارة أخرى، يفترض حل أي نزاع أن يكون لذلك أثرا مستقبليا، فإذا انعدم ذلك الأثر فإن القضاء الدولي يمتنع عادة عن الفصل في النزاع [٢].

٥- أن عرض النزاع لا يفقد النزاع – حيث المبدأ – جوهره وطبيعته الذاتية [٣].

وعلى ذلك فإنه يشترط في النزاع، أن يكون بين أشخاص القانون الدولي العام وبناء على ذلك لا يعتبر نزاعا دوليا المنازعات التي تثور أفراد تابعين لدول مختلفة، لأن هذه المنازعات تخضع في حلها لقواعد القانون الدولي الخاص التي تهتم ببيان حكم العلاقات القانونية ذات العنصر الأجنبي، لأنها تعتبر من قبل المنازعات الفردية.

<u>وعقب التعرض للمفاهيم المختلفة الخاصة بالمنازعات يمكن الإنتقال الى المبحث الثاني والذي يتناول النزاع المسلح غير الدولي باليمن</u>

---

١ عبد الكريم عبد الله آل مانع، التسوية السلمية لمنازعات الحدود. دراسة حالة النزاع الحدودي السعودي اليمني في ضوء أحكام القانون الدولي، مرجع سابق، ص.٧٧ كلك:

Ryan, S. "The Evolution of Peacebuilding." In R. Mac Ginty (ed.), Routledge Handbook of Peacebuilding . New York: Routledge, 2013.

Salehyan, I. "The Delegation of War to Rebel Organizations." Journal of Conflict Resolution , 2010, 54 , 493–515.

(٢) قالت محكمة العدل الدولية (مجموعة ١٩٦٣، ص٣٧) أنه يمكنها. . . . في بعض الظروف أن تعطي حكما تقريرا: كتعريف قاعدة عرفية دولية، أو تفسير معاهدة دولية ما زالت سارية، إذ في مثل هذه الأحوال سيكون حكما قابلا للتطبيق في المستقبل. أما إذا تعلق النزاع بتطبيق أو بتفسير معاهدة انتهت فعلا (كما هو الحال بالنسبة لاتفاق الوصاية في قضية الكاميرون التي طرحت أمام المحكمة) فإن المحكمة ترفض ذلك.

(٣) قالت المحكمة الدائمة للعدل الدولي أن مجرد طرح النزاع من جانب الدولة على عصبة الأمم لا يكفي لإطفاء الصفة الدولية على ذلك النزاع، بما يخرجه من نطاق تطبيق المادة ١٥/ ٨ راجع السلسلة رقم ٤، ص٢٥. وأيضا د. أحمد أبو الوفا: القانون الدولي العام، مرجع سابق ،ص٥٥٧.

المبحث الثاني

النزاع المسلح غير الدولي باليمن

تنقسم أسباب الأزمة اليمنية إلى أسباب داخلية، من عدم الرضا على ممارسات النظام السياسية، وتردى الأوضاع الإقتصادية، والطبيعة القبلية والسكانية للمجتمع اليمن. كما تنقسم إلى أسباب إقليمية، حيث تقع اليمن على طرف النظام الإقليمي الخليجي. فموقع اليمن الإستراتيجي الحيوي جداً لليمن من جهة، وتجاوره مع منطقة الخليج العربي من جهة ثانية، وتدهور الأوضاع الداخلية من جهة ثالثة، يجعل الأزمات والنزاعات اليمنية الداخلية تؤثر مباشرة في الأوضاع في الجوار الخليجي، والعكس صحيح. فقد أثرت حربي الخليج، الأولى والثانية، على الأوضاع الأمنية والإقتصادية في اليمن [١].

أولا: أسباب الأزمة اليمنية

يمكن تحليل اسباب أزمة اليمن كما يلي:

١ – الأسباب الداخلية للأزمة اليمنية

لقد تفاقمت في اليمن مرحلة جديدة من الأزمة لم تقتصر على طرفي النظام السياسي المتمثل في (السلطة والمعارضة) بل أصبحت أزمة مجتمعية شاملة ومركبة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية، أنتجتها تراكمات سلبية أظهرت افتقار النظام السياسي بطرفيه (السلطة والمعارضة) إلى عدم القدرة على الأخذ بجوهر مبادئ وأهداف النموذج الديموقراطي، وانتشار ظاهرة الفساد، وارتفاع معدلات البطالة، واتساع رقعة الفقر، وتدني مستوى الدخل القومي، وانخفاض معدلات التنمية، وتفاقم وتيرة الكراهية والخصام بين مكونات البناء الاجتماعي اليمني الواحد. وتركز الدراسة على أهم الأسباب الداخلية للأزمة كالتالى:[٢]

أ – الأسباب السياسية

انطلقت ثورة الشباب اليمني في الحادي عشر من فبراير لعام ٢٠١١. فلقد كرَس هذا اليوم خطًّا فاصلًا بين منظومتين للقوى السياسية والقبلية والعسكرية والمالية في اليمن؛ تمثلت الأولى في المجموعة التابعة للسلطة تحت قيادة الرئيس على عبدالله صالح، في حين مثلت المنظومة الثانية مجموعة القوى التي كانت خارج مظلة السلطة. حيث كان الصراع سياسياً وليس طائفياً، بين شرعيتين، الأولى منتخبة والتى تمثل السلطة الحاكمة في هذا

١ عبدالله الفقيه، "علاقات اليمن مع دول مجلس التعاون وتطورات ما بعد الانتفاضة العربية"، (الكويت: مركز الخليج لسياسات التنمية، ٢٠١٥)

٢ أحمد محمد أبو زيد، "مُعضلة الأمن اليمني_ الخليجي: دراسة في المسببات والانعكاسات والمآلات"، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية: مجلة المستقبل العربي، العدد ٤١٤، أب، أغسطس ٢٠١٣).

التوقيت، والأخرى الشرعية الشعبية الثورية، والتي سرعان ما تبلورت لشرعية سياسية. تموضع الانقسام السياسي في العاصمة صنعاء بثقل كبير عن باقي محافظات اليمن، حيث تجمعت المعارضة في شارع الستين وأطلقت على هذه الساحة بـ "ساحة التغيير"، في الوقت الذي احتشد التيار المؤيد للسلطة في "ميدان السبعين" والقريب من دار الرئاسة اليمنية[١].

لقد انبثقت أحداث جديدة بعد المبادرة الخليجية التي وُقعَت في ٢٣ نوفمبر ٢٠١١، لتؤسس للمرحلة الإنتقالية وتنسيق الحوار الوطني، حيث لم تكن سوى مهداً للانقسامات في الشارع اليمني والتي وصل تأثيرها للمؤسسة العسكرية اليمنية. هذا وقد انتقلت السلطة رسمياً في الخامس والعشرين من فبراير ٢٠١٢ للرئيس عبد ربه منصور هادي، لينتهي بذلك حكم علي عبد الله صالح رسمياً. وبعد أن خرجت البلاد من مرحلة الحوار الوطني بالتوافق على مجموعة من الأُطر النظرية التي من المفترض أن تؤسّس للبناء السياسي والدستوري في البلاد، أخذ الانقسام في الظهور بطريقة أكثر خطورة.

اقتحم الحوثيون مدينة دماج بمحافظة صعدة شمال اليمن، في الأول من أغسطس لعام ٢٠١٣، مما أسفر عن سقوط عشرات القتلى في مواجهات عنيفة. توالت المعارك العنيفة حتي سيطر الحوثيون على محافظة عمران شمال اليمن، في التاسع من يوليو لعام ٢٠١٤، بعد قتال أدى لنزوح آلاف اليمنيين. وفي عشرين سبتمبر ٢٠١٤، سيطر الحوثيون على معظم أجزاء العاصمة صنعاء، كما سيطروا على مقر رئاسة الوزراء ووزارة الإعلام والتلفيزون الرسمي. مما جعل السلطات اليمنية تقوم بفرض حظر التجوال شمالي صنعاء في ظل تصاعد وتيرة الاشتباكات بين المسلحين الحوثيين وقوات الجيش والشرطة اليمنية. ووقع اتفاق مصالحة بين الحكومة والحوثيين لإنهاء الاعتصامات وتشكيل حكومة وفاق وطني وخفض أسعار الوقود. ولكن ظل الصراع قائم، وتظاهر عشرات الآلاف من الحوثيين في العاصمة صنعاء، في٢٦ سبتمبر ٢٠١٤، فيما سموه جمعة النصر، وتوج ذلك بسقوط العاصمة صنعاء[٢].

ب – الأسباب الاقتصادية

يُعد ضعف الأداء الاقتصادي، وانتشار الفساد الإداري والسياسي، وتضخم عدد السكان مع قلة الموارد والفرص المتاحة للعمل، وانخفاض مستوى التنمية، والخلل في توزيع الثروة،

١ د.فارس بريزات، "الجذور الاجتماعية لنضوب الشرعية السياسية في اليمن"، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أكتوبر، ٢٠١١).

٢ عبد الكريم العواضي، "قراءة في الأزمة الاقتصادية في اليمن .. الأسباب والحلول"، جريدة أخبار الساعة، متاح على الرابط التالي: http://m.hournews.net/news-32836.htm

من المسببات التي جعلت الأوضاع الداخلية في اليمن على حافة الهاوية وكانت بوادر أزمات اقتصادية. حيث رأى البعض أن تزايد عدد السكان، مع وجود خلل في التوزيع الهرمي للسكان، كان مرتبط بضعف مستوى الأداء الإقتصادي العام، مع وجود نسبة بطالة تتجاوز ٣٥ بالمئة من إجمالى القوة البشرية في اليمن. فارتفاع معدل النمو السكاني بصورة تؤدي لتزايد نسبة من هم في سن العمل، مع عدم توافر فرص توظيف وعمالة لهم سيؤدي لحدوث خلل توازني، ينبثق عنه معوقات اقتصادية تعوق عملية التنمية والاستقرار[١].

ولم تكن الأزمة الاقتصادية في اليمن وليدة للتدهور الأمني والاضطرابات السياسية بعد ثورة الحادي عشر من فبراير لعام ٢٠١١، بل ترجع جذورها للقرن الماضي وبالتحديد في العقد الأخير من القرن العشرين، وذلك بسبب حرب الخليج، وتداعيتها التي لم تجد حلول حتي الآن، ربما حصل انفراج بسيط بين الأعوام ٢٠٠٠ و٢٠٠٤، بسبب تحويلات المغتربين بالإضافة لأسعار النفط، ولكن تداعيات الأزمة ما زالت تتضاعف عاماً بعد عام بسبب التضخم والبطالة. حيث ترتفع نسبة البطالة بدرجة كبيرة لعدة أسباب منها: انخفاض معدل النمو في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، واعتمادالاقتصاد على النفط، في الوقت الذي لا يرتبط فيه الخريجيين باحتياجات سوق العمل[٢].

ج – الأسباب الاجتماعية

إنَ المتأمل في البنيان المجتمعي لليمن، يرى أن المجتمع اليمني يتسم بالطبيعة الخشنة، والنمط القبلي المحافظ، بصورة تكون فيها القبيلة مصدراً للتوعية ومركزاً لإصدار وتلقي الأوامر، وبالتالي مصدراً للحراك الاجتماعي والفعل الجمعي المشترك، بدلاً من مؤسسات الدولة أو القانون. فالقبائل في اليمن مصدر رئيسي للسلطة والنفوذ. كذلك تتمثل أهم سمات المجتمع اليمني في تضخم عدد السكان مع قلة الموارد والفرص المتاحة للعمل، وهو ما يجعل الدولة تعاني مشاكل اجتماعية_سياسية تعوق عملية التنمية والتكامل القومي. حيث تُعد نسبة الشباب التي تتراوح بين (١٥–٤٥ سنة) من إجمالي عدد السكان، بحسب تعداد للسكان في عام ٢٠٠٦، تزيد على ٢٠ بالمئة من إجمالي عدد سكان اليمن، وانعكس ذلك في ثورة الشباب اليمني ١١ فبراير ٢٠١١[٣].

---

١ Mohammed Jamih, "Yemen After the Fall of Sanaa", (Doha: Arab Center for Research and Policy Studies,2014).

٢ Ginny Hill, Gerd Nonneman, "Yemen, Saudi Arabia and the Gulf States: Elite Politics, Street Protests and Regional Diplomacy",(Middle East and North Africa Programme, May 2011).

٣ على أحمد الديلمي، "علاقات التكامل بين اليمن ومجلس التعاون الخليجي وأثرها على الأمن الإقليمي: دراسة في ضوء الإقليمية الجديدة"، رسالة دكتوراه، (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠١١).

كذلك أصبحت السلفية، المدعومة سعودياً، قوة محلية داخل المجتمع اليمني من خلال تبني الشيخ الوادعي للنهج السلفي ونشره، والشيخ الوادعي هو زيدي اعتنق السلفية وأسس مدرسة لها أطلق عليها "دار الحديث" في قرية دمج. في الوقت نفسه، اعتبر الزيديون أن نشر المذهب السلفي ما هو إلا محاولة لإضعاف التأثير الزيدي الاجتماعي والسياسي، فقاموا بتأسيس جمعية "الشباب المؤمن". حيث أدى ارتفاع التوتر بين الطائفتين الدينيتين[١]، بالإضافة لعوامل محلية وإقليمية، إلى صراع عسكري عام ٢٠٠٤ بين القوات الحكومية وبين مجموعة من الزيدين تحت قيادة حسين الحوثي والذي قُتل وخلفه أخوه عبد الملك الحوثي. ثم نمى التمرد الحوثي، إلا أن تدخلت قطر في ٢٠٠٧ ولكن باءت محاولتها بالفشل، حتى وسع الحوثيون تمردهم داخل الأراضي السعودية في ٢٠٠٩. حيث ساعدت كلاً من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكة المملكة العربية السعودية، وزودتها بأقمار صناعية في مواجهة متمردي الحوثي، حيث توسطت قطر مرة ثانية لوقف اطلاق النار في ٢٠١٠، وتوالت الأحداث حتي تم الإنقلاب الحوثي على الرئيس هادي وتفاقمت الأزمة منذ نهاية سبتمبر ٢٠١٤.[٢]

٢ – الأسباب الإقليمية للأزمة اليمنية

تقع اليمن بين قوتين كبيرتين لكل منهما تأثيرات كبيرة ونفوذ ممتد، فمن ناحية نجد المملكة العربية السعودية، والتي تتزعم العالم الإسلامي السُني بحكم خصائصها الدينية، حيث تشترك مع اليمن بخط حدودي يصل طوله ٢٠٠٠ كم٢، وعلى الجهة الأخري إيران متزعمة المذهب الشيعي، حيث لا تشترك مع اليمن في حدود جغرافية إلا أنَ لها نفوذ واضح في منطقة الخليج، وبالتالي فإنَ ذلك يُعد سبباً لطائفية الصراع اليمني. لذا فإنَ طرفي الصراع في اليمن، الحوثيون ونظام عبد ربه منصور هادي بالرغم أن الصراع قد دار بينهم في الأساس على مكاسب سياسية، إلا أنَه وبطبيعة البنيان السُكانَي حيث تتكون اليمن من ٣٠% من الشيعة الزيدية، يقابلهم ٧٠% سنة، ومحاولة اجتذاب كل طرف منهم أنصار له على اختلاف طائفي، ساهم في ترسيخ الطائفية على الصراع في اليمن.

وتمحور جذور الصراع الإقليمي حول محورين هامين في الإطار الإقليمي لليمن: المحور الأول يتمثل في صراع الحدود بين اليمن والمملكة العربية السعودية من ناحية، وما

١ حسام سويلم، "المواجهة القائمة والمحتملة بين إيران ودول الخليج تقدير موقف سياسي/ إستراتيجي/ عسكري"، البوابة نيوز، متاح على الرابط التالي: http://www.albawabhnews.com/18443

٢ أحمد يوسف أحمد، "أزمة اليمن: حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية"، (دبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، مجلة آفاق المستقبل: العدد ٢٧، أغسطس ٢٠١٥).

يدور حوله من اتهامات متبادلة بين الطرفين، في صورة انتهاك إحدى الدولتين للسيادة الوطنية للدولة الأخرى. بينما يتمثل المحور الثاني في الصراع اليمني_ الإريتري على جزر حنيش الكبرى[1]، هذا بالإضافة إلى جانب بعض المشاكل الأخرى المتنوعة، كالتهديد الديمغرافي الذي يمثله اليمن للملكة العربية السعودية[2]، واتهام المملكة لليمن باحتوائها للجماعات الإرهابية وتسهيل عبور بعض هذه الجماعات إلى داخل دول مجلس التعاون الخليجي عبر دول الجوار الحدوي كالمملكة العربية السعودية وعُمان، بالإضافة لمواقف وتوجهات السياسة الخارجية للرئيس علي عبد الله صالح، التي ينظر إليها أعضاء مجلس التعاون الخليجي على أنها سلوكاً عدائياً تجاهها، بما يهدد من مصالحها وقيمها المجتمعية، بصورة تؤدي إلى توتر العلاقات مع اليمن، مثلما حدث خلال حرب الخليج الثانية (١٩٩٠/١٩٩١).

ثانيا: الدور الخليجي في الأزمة اليمنية

إن الدور السعودى فى اليمن يرجع للعديد من السنوات والمراحل واذا تتبعنا هذا الدور سنجد أن المملكة العربية السعودية قد دعمت حكم أسرة (آل حميد الدين) وساعدتهم فى قمع انتفاضة ١٩٤٨م ودعم حكم (الإمام أحمد) من خلال الدعم المادى والعسكرى ضد (ابن الوزير)، وساعدتهم فى قمع انتفاضة ١٩٥٥م التى نشبت نتيجة الصراع بين الأسرة الحاكمة وجرت محاولة لخلع الإمام أحمد الإ أن السعودية وطدت حكم وكان هذا الدعم بسبب رغبة السعودية فى الحفاظ على اتفاقية الطائف بين البلدين حيث رأت أن اذا سيطرت نخبة أخرى على الحكم فى اليمن فهذا سيرهق آل سعود فى وضع اتفاقيات ويغير السياسات، ومع انتهاء حكم (آل حميد الدين) وتنصيب (السلال) رئيساً لليمن فعمدت السعودية لدعم الملكيين فى مواجهة الجمهوريين وجمدت ممتلكات الحكومة اليمنية فى البنوك السعودية ١٩٦٢م، وحدثت مواجهة بين الجانبين المصرى والسعودى حيث دعمت مصر الجمهوريين عن طريق إرسال قوات عسكرية لليمن ونتيجة لاتفاق الخرطوم تم سحب القوات المصرية وتم التوصل للإتفاق بين الملكيين والجمهوريين وتدخلت السعودية فى تعيين

1 – Jeremy M. Sharp, "Yemen: Civil War and Regional Intervention", Congressional Research Service, October 2015.

2 Anthony H. Cordesman, Robert M. Shelala II, and Omar Mohamed, "Gulf Military Balance Volume III: The Gulf and Arabian Peninsula", Center for Strategic & International Studies, September2013

المسئولين والوزراء فى اليمن وقللت من اعتماد اليمن الشمالى على السوفيت فى الحصول على الأسلحة وكان البديل هو الولايات التحدة الأمريكية وحاولت منع الوحدة اليمنية[١].

و بهذا يتضح أن الدور السعودى له تأثير كبير على الوضع فى اليمن فى العديد من المراحل وخاضت السعودية حرباً مع الحوثيين فى عام ٢٠٠٩م، وأسوة بالثورات التى حدثت فى عدد من الدول العربية اندلعت الثورة فى اليمن عام ٢٠١١م مطالبةُ بسقوط نظام (على عبدالله صالح) وتقدمت الدول الخليجية بمبادرة وهى تتضمن تنازل صالح عن السلطة فى مقابل منح حصانة ضد الملاحقة القضائية ووافق عليها فى النهاية وتم إجراء انتخابات رئاسية يمنية فاز بها (عبدربه منصور هادى) عام ٢٠١٢م[٢]، ولكن السعودية لعبت دور فى اجهاض الثورة حيث خشيت من تصدير الثورة لها ولدول الخليج الأخرى[٣].

و مع تزايد خطر الحوثيين فى اليمن ودعمهم من قبل ايران وهذا شكل تهديد للجانب السعودى حيث أن اليمن تطل على مضيق (باب المندب) وتمر من خلاله ناقلات النفط، وتُعتبر اليمن هى الحديقة الخلفية للسعودية والتى لطالما استطاعت أن تلعب فيها دور مهم من اجل مصالحها من خلال عدة طرق منها التحكم فى شيوخ القبائل اليمنية، ونتيجة لهذا الخطر

بدأت (عاصفة الحزم) فى مارس ٢٠١٥م حيث تم تشكيل قوات التحالف الداعم للشرعية اليمنية بمشاركة عدد من الدول العربية والإسلامية وتُعتبر السعودية هى قائدة هذا التحالف الذى جاءً تلبيةً لدعوة (هادى)لحماية اليمن من الخطر الحوثى الايرانى وهذا يوضح أن هناك العديد من الفاعلين فى اليمن[٤].

لقد عت الثورة اليمنية فى شهر فبراير عام ٢٠١١م على غرار الثورة التونسية والمصرية وكانت أسباب الثورة هى محاولة الرئيس اليمنى (صالح)منذ انتخابات عام ٢٠٠٦م أن يُجرى تعديلات دستورية وقانونية من أجل تمكنه من السيطرة على البلاد وتوريث الحكم لابنه أحمد، وزيادة معدلات البطالة ووجود حوالى ٤٢% من سكان اليمن يعيشون باقل من

---

١ يوسف الهاجرى ، السعودية تبتلع اليمن : قصة التدخلات السعودية فى شئون الشطر الشمالى لليمن، الصفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ١٩٨٨ ، لندن ، ص ص ١٢-٣٠.

٢ أحمد موسى بدوى ، التفكيك و البناء : سيناريوهات إعادة الأمل فى اليمن ، المركز العربى للبحوث و الدراسات ،تاريخ النشر ٢٠١٥/٤/٢٨م، تم الولوج على الموقع يوم ٢٠١٦/٤/٢٦م ، متاح على الرابط التالى : http://www.acrseg.org/

3 Roland Popp, War in Yemen :Revolution and Saudi intervention, Center for Security studies (css) ETH Zurich,css Analyses in security policy,NO.175,June2015, p 1-4.

٤ ماجد المذحجى ،فارع المسلمى ، أدوار الفاعليين الاقليمين فى اليمن و فرص صناعة السلام ، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية ، ورقة سياسات رقم ٦ ،يونيو ٢٠١٥م ، ص ص ١-٢.

دولارين يومياً وعد م العدالة فى توزيع الموارد المائية والفساد ونظام الحكم الزبائنى وغيرها من الأسباب، الإ أن الثورة قد اشتدت بشكل رئيسى بسبب يوم الغضب وكانت الأحزاب المعارضة للنظام اليمنى مترددة من الإشتراك فى الثورة وأهمها تكتل (اللقاء المشترك)[١] الذى يتكون من عدد من الأحزاب وهى (التجمع اليمنى للإصلاح –الحزب الاشتراكى اليمنى – التنظيم الوحدوى الشعبى الناصرى –حزب البعث العربى الاشتراكى القومى –حزب الحق – التجمع السبتمبرى – اتحاد القوى الشعبية اليمنية) الذى تكون عام ٢٠٠٣م وكان هدف إنشائه التنسيق فيما بين مكوناته فى الإنتخابات البرلمانية والرئاسية ولمواجهة حزب المؤتمر الشعبى العام الذى كان يستحوذ على موارد الدولة[٢]، وقد انضم الحزب لثورة الشباب خاصةً بعد فشل الحوار مع صالح ونكثه بوعوده بالتنحى ،و قد قابل النظام اليمنى الثورة بالبطش وتُعد جمعة ١٨ مارس دليل على ذلك حيث قُتل أكثر من ٦٠ متظاهر ، ونجد أن البيان الذى أصدره تكتل (اللقاء المشترك) فى ١٤ فبراير ٢٠١١م ونص على عدد من المطالب منها :بناء الدولة اللامركزية لجميع أبناء اليمن ،حل المسألة الإقتصادية لتحقيق العدالة وإيجاد حل للقضية الجنوبية ، وجعل مسألة مواجهة الإرهاب قضية وطنية بعيدة عن التوظيف والإستثمار ، أن مطالب هذا البيان قد اختلفت عن مطالب بيان ٢٠١١/٤/٢م الذى أكد على ضرورة تنحى الرئيس (صالح) وانتقال صلاحياته لنائبه وتشكيل مجلس وطنى انتقالى[٣].

و نجد أنه فى ظل هذه الأحداث كانت قطر عبر إستخدامه للأداة الإعلامية من خلال قناة الجزيرة تبث أوضاع الثورة اليمنية وكانت المملكة العربية السعودية مترددة فى التدخل فى الأوضاع اليمنية حيث رأت ضرورة منح الأطراف المتصارعة بعض الوقت ولكن سرعان ما شعرت السعودية والدول الخليجية بتدهور الأوضاع واستخدمت الأداة السياسية وحاولت التنسيق بين (صالح) والأحزاب المعارضة من خلال إجتماعات فى الرياض من أجل التوصل للمبادرة الخليجية فى شهر أبريل ٢٠١١م حيث يتنحى صالح نظير الحصانة القضائية ورفض شباب الثورة هذه المبادرة حيث لم يتم دعوتهم إلى حضور اجتماعات الرياض بحجة وجود أكثر من كتلة شبابية وأيضاُ رفضها الحوثيين والحراك الجنوبى

١ نادية السقاف ،تسييس ثورة الشباب فى اليمن ،مركز كارنيغى للشرق الأوسط ، تم النشر يوم ٢٠١١/٤/٢٧م ، متاح على الرابط التالى: /http://carnegie-mec.org

٢ سقاف عمر السقاف ،اليمن أجندات متصارعة على مائدة حوار حاسمة ،مركز الجزيرة للدراسات ،تم النشر يوم ٢٠١٢/١١/٥م، متاح على الرابط التالى : /http://studies.aljazeera.net/ar

٣ هشام القروى ،ثورة اليمن :استبدال على عبدالله صالح أم استبدال مؤسسات مفوتة ؟،المركز العربى للأبحاث الدراسات ، معهد الدوحة ،تقييم حالة ،مايو ٢٠١١م ، ص ص ١٥-٢٠.

بدعوى أنها تسعى لإعادة تقاسم السلطة والنفوذ بين مراكز القوى السياسية والقبلية القديمة ورفض صالح التوقيع ، وتجددت الدعوة ثانيةً من اجل التوقيع على المبادرة فى شهر مايو الإ أن صالح رفض التوقيع بحجة أن الأمر لا يحتاج لتوقيع ونتيجة لذلك انسحبت قطر من المبادرة الخليجية وحاصر أنصار صالح السفارة الإماراتية فى اليمن، وفى يوم ٢٣مايو ٢٠١١م اندلع القتال فى صنعاء بين قوات آل الأحمر التى انضمت للثورة وقوات صالح وانضمام اللواء على الأحمر قائد الفرقة الأولى مدرع للثورة ، وفى يوم ٣ يونيو ٢٠١١م تم تفجير جامع (النهدين) وتمت إصابة صالح ورئيس الوزراء ورئيس مجلس النواب بجروح بليغة وتم علاجهم فى السعودية، واندلعت الإشتباكات بين الحوثيين والقبائل السنية نتيجة محاولة الحوثيين للتمدد فى حجة وعمران ودخول البلاد موجة من الإشتباكات المسلحة ،و فى نهاية شهر سبتمبر عاد صالح إلى اليمن ووافق على توقيع المبادرة الخليجية فى الرياض فى نهاية شهر نوفمبر[١].

و كان رضوخ صالح لتوقيع المبادرة يرجع إلى ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبى ومجلس الأمن الذى أصدر قرار ٢٠١٤م فى ٢١ أكتوبر ٢٠١١م ورحب فيه ببيان الأمين العام للأمم المتحدة الذى حث الأطراف اليمنية على ضرورة التعاون من اجل الوصول إلى حل سلمى ،و رحب بدعوة مجلس التعاون الخليجى لصالح والمعارضة اليمنية بتوقيع المبادرة ودعم مجلس الأمن لمجلس التعاون الخليجى فى سعيه للإيجاد حل للأزمة اليمنية ،كما أدان المجلس انتهاكات حقوق الانسان من قبل السلطات والفاعليين الأخريين فى اليمن[٢].

و فى يوم ٢٣ نوفمبر ٢٠١١م تم توقيع المبادرة الخليجية التى احتوت على خمس مبادىء منها : أن يتم انتقال السلطة بطريقة آمنة وأن تلتزم كافة الأطراف بإزالة عناصر التوتر سواء الأمنى أو السياسى ،و احتوت على خطوتين تنفيذتين هما : نقل صلاحيات الرئيس لنائبه وتشكيل حكومة وطنية برئاسة المعارضة[٣]، وتضمنت المبادرة الخليجية المعدلة مايلى : أن يكلف الرئيس المعارضة بتشكيل حكومة وفاق وطنى بنسبة ٥٠% لكل طرف (حزب المؤتمر الشعبى وأحزاب المعارضة)، وفى اليوم التاسع والعشرين من الإتفاق

1 Thiel Tobias ,Yemen's Arab spring :From youth Revoluation to fragile political Transition ,pp44-45, http://www.lse.ac.uk

2 Security Council Condemns Human Rights Violations by Yemeni Authorities, Abuses by 'Other Actors', after Months of Political Strife,United Nations,21/10/2011, http://www.un.org/press/en

3 Agreement on the Implementation Mechanism for the Transition in Yemen Pursuant to the GCC Initiative, 21 November 2011,p2.

يقر مجلس النواب قوانين منح الحصانة القضائية للرئيس ومن عملوا معه وعلى إثر ذلك يقدم الرئيس إستقالته لمجلس النواب ويتولى مهامه نائبه، الذى بدوره يدعو لانتخابات رئاسية وأن يشكل لجنة لوضع الدستور وبعدها يتم طرحه للإستفتاء واذا تم التوافق عليه يتم حينها تحديد موعد انتخابات برلمانية والحزب الفائز هو من يشكل الحكومة، وأن تكون دول مجلس التعاون الخليجى والاتحاد الإوروبى والولايات المتحدة شهود على تنفيذ المبادرة، وحددت المبادرة آليتين للتنفيذ والأولى تأتى فى شكل تشكيل حكومة وفاق وطنى وتشكيل لجنة الشئون العسكرية وإجراء إنتخابات رئاسية مبكرة ،و الثانية تأتى فى إطار ضرورة عقد مرتمر الحوار الوطنى وإجراء انتخابات مجلس النواب ووضع الدستور[١] ونجد أن المبادرة جاءت بعد تفاوضات مع القوى اليمنية المختلفة أجرائها الجانب السعودى معهم من اجل الوصول إلى صيغة توافق عليها جميع الأطراف ، والمبادرة تم توقيعها فى الرياض بحضور الملك (عبدالله بن عبدالعزيز) وحضور عدد من ممثلى الدول الخليجية بالإضافة للممثل الأممى ووقع على المبادرة ممثلى حزب المؤتمر الشعبى وحلفائه وأحزاب اللقاء المشترك وشركائه وتعتبر المبادرة هى إستخدام للأداة الدبلوماسية والسياسية .

و من اجل تنفيذ بنود المبادرة تم الإعلان فى يوم ٧ ديسمبر ٢٠١١م عن تشكيل حكومة الوفاق الوطنى بقيادة محمد سالم باسندوة وهو من الحزب المعارض ،و ٣٤ وزير ينتمون مناصفةُ إلى حزب المؤتمر الشعبى العام (حزب صالح) وأحزاب المعارضة (حزب اللقاء المشترك) واحتفظ حزب صالح بالوزرات التالية :الدفاع والخارجية والنفط والإتصالات ،و حصلت المعارضة على وزرات :الداخلية والمالية والإعلام وحقوق الانسان[٢]، وفى يوم ٢١ فبراير ٢٠١٢م أقر مجلس النواب اليمنى قوانين الحصانة القضائية لصالح وعدد من مساعديه ،و ايضاً ترشيح (هادى) للإنتخابات الرئاسية المبكرة والتى تم إجراوءه فى نفس اليوم وبلغت نسبة المشاركة ٦٥% وحصل هادى على أكثر من ٩٩% من إجمالى الأصوات وقد امتنع الحوثيون عن المشاركة فى الإنتخابات وأدى هادى اليمين الدستورية أمام البرلمان بحضور صالح فى يوم ٢٠١٢/٢/٢٥ م[٣].

---

١ د .محمد سعد أبو عامود ، خاصرة الجزيرة :الدور الخليجى فى الانتقال السياسى فى اليمن ،السياسة الدولية ،العدد١٩٢ أبريل ٢٠١٣، المجلد٤٨ ،ص ٩٤.

٢ إعلان تشكيل حكومة الوفاق اليمنية برئاسة محمد سالم باسندوة ، شبكة أخبار فرانس ٢٤ ،تم النشر يوم ٢٠١١/١٢/٧م متاح على الرابط التالى : http://www.france24.com/ar/

٣ الخطة الإنتقالية السياسية المقدمة إلى المؤتمر الوزارى لأصدقاء اليمن ،الرياض ٢٣ مايو ٢٠١٢م ،ص ص ٥-٨ ،متاح على الرابط التالى : www.mofa.gov.ye/files

و فى إطار إستخدام الأداة الإقتصادية تم عقد مؤتمر المانحين لدعم اليمن فى الرياض فى بداية شهر سبتمبر ٢٠١٢م وجمع المؤتمر أكثر من ٦ مليارات دولار من اجل مساعدة اليمن ليتخطى أوضاعه الإقتصادية السيئة، وأعلنت السعودية عن تقديمها أكثر من ٣ مليارات دولار ،الصندوق العربى ٥١٠مليون دولار ،الولايات المتحدة الأمريكية ٨٤٦.١ مليون دولار[١]. ووفقاً للآلية التنفيذية لمبادرة الخليجية تم تشكيل لجنة لإعادة هيكلة الجيش وإنهاء الإنقسام فى ٢٠١١/١٢/٤م وعملت اللجنة على إخراج الميليشات المسلحة من صنعاء ،و سعى هادى لإعادة هيكلة الجيش حتى يضمن سيطرته على البلاد والتصدى لهجمات تنظيم القاعدة فى جزيرة العرب حيث أن صالح منذ توليه الحكم عام ١٩٧٨ م عمل على تعيين أبناء قبيلته سنحان فى الجيش وإزدادات قوته بعد إنهيار جيش الجنوب ولكن الجيش انقسم بين معسكريين أحدهما موال لصالح والأخرموال لعلى محسن الأحمر الذى ورطه صالح فى الحرب مع الحوثيين فى الفترة من (٢٠٤-٢٠١٠م) من اجل إضعافه ونشب الخلاف لرغبة صالح فى توريث الحكم لابنه، واتخذ هادى قرار إعادة الهيكلة للجيش اليمنى فى يوم ٢٠١٢/١٢/١٩م ،حيث حل الحرس الجمهورى الذى يرأسه نجل صالح وأطاح بيحيى صالح قائد أركان (قوات الأمن المركزى) وألغى الفرقة المدرعة الأولى بقيادة على محسن الأحمر وتم نقل اللواء الأحمر إلى وزارة الدفاع[٢].

و حدد هادى شكل الهيكل التنظيمى للجيش المتمثل فى خمس أجهزة وهى : (القوات الجوية والدفاع الجوى ،القوات البحرية والدفاع الساحلى ،القوات البرية، قوات حرس الحدود، الإحتياط الإستراتيجى) وفى أبريل ٢٠١٣م استحدث هادى مناصب جديدة مثل منصب المفتش العام للقوات المسلحة ونائب رئيس هيئة الأركان العامة، وأربعة مساعدين لوزير الدفاع ، وتضمنت القرارات تعيين خمس ضباط من مركزى القوة فى القوات المسلحة كملحقيين عسكريين فى السفارات اليمنية فى عدد من الدول مثل : مصر والسعودية وألمانيا ، وكانت ردود الأفعال تجاه هذه الهيكلة أن عدد من الذين تمت إقالتهم أمثال :محمد صالح هدد بقصف مطار صنعاء الدولى وتهديد نجل صالح بضرب صنعاء بالصواريخ، الإ أن هادى اصر على موقفه وهدد بإلغاء قو انيين الحصانة ولعلم هادى بخطورة الأوضاع فعين أحمد نجل صالح سفيراً لليمن فى الإمارات وهذا لأن احمد على علاقة جيدة بالولايات المتحدة الأمريكية ، وعين اللواء على محسن الأحمر كمستشار لرئيس الجمهورية لشئون

١ مؤتمر الرياض للمانحين يدعم اليمن بأكثر من ٦ مليارات دولار ،جريدة الرياض ،تم النشر يوم ٢٠١٢/٩/٥م، متاح على الرابط التالى : /http://www.alriyadh.com

2 Green Daniel, (Stabilizing Yemen's Government), The Washington Institute ,20/12/2012

الدفاع والأمن فى أبريل ٢٠١٣م وذلك لأن اللواءعلى محسن هو حليف للسعودية وهو رمز لحرب اليمن ضد الحوثيين ،كما أن الرئيس (هادى) قد أطلع السعودية ودول مجلس التعاون الخليجى والولايات المتحدة الأمريكية بنيته لإتخاذ هذه القرارات وقد ساندته الدول الخليجية والأمم المتحدة فى هذه القرارات ولكن ظل صالح يحتفظ بنفوذه على بعض الوحدات ذات التدريب الأفضل على مستوى الجيش[١]، وقد رحب الشعب اليمنى بهذه القرارات وطالب بتعجيل الإصلاح ولكن الجنوبين لم يهتموا بها لأنهم رأوا أن االأمر يخص الشمال على الرغم من أن هادى أسس صندوق بقيمة ١.٢ مليار دولار لموظفى الخدمة المدنية والمسئولين العسكريين فى الجنوب الذين تم فصلهم عقب توحيد شطرى اليمن[٢].

عقد مؤتمر الحوار الوطنى فى ١٨ مارس ٢٠١٣م وكان المؤتمر مكون أساسى فى المبادرة الخليجية وكان عدد أعضاء المؤتمر ٥٦٥ عضو ،و ترجع أصول نصف الأعضاء إلى الجنوب فى محاولة لحل مشكلة الجنوب ،٢٠% للشباب و٣٠% للنساء وكانت اللجان الفرعية فى المؤتمر تناقش قضايا (قضية الجنوب ،الصراع فى صعدة ،العدالة الانتقالية وبناء الدولة ،الحكم الرشيد ،إستقلال المؤسسات ،الحقوق والحريات ،بناء الجيش والأمن، التنمية الشاملة)[٣].

ولقد تم مد مدة عمل المؤتمر حتى انتهت أعماله فى ٢١ يناير ٢٠١٤م وذلك بعد أن فشل المؤتمر فى الإنتهاء من أعماله خلال الفترة المحددة له وقد شهد المؤتمر عدد من الأزمات منها أزمة إنسحاب النواب الجنوبين لذا تم تشكيل لجنة ٨+٨ التى توصلت إلى إتفاق من اجل تحويل اليمن لدولة فيدرالية تتمتع فيها الأقاليم بصلاحيات كبيرة وهذا لمنع انفصال الجنوب ، وتم الإتفاق على (وثيقة الضمانات) التى مدت المرحلة الإنتقالية لمدة عام إضافى وبالتالى تم مد الفترة الزمنية لوضع الدستور وإجراء إنتخابات البرلمانية والرئاسية وتمديد فترة حكم هادى ، وقد مكن المؤتمر الوطنى فرصة لكل طرف لطرح وجهة نظره واتسم مؤتمر الحوار الوطنى بوجود عدد كبير من الأحزاب والمستقلين وأتاح للأحزاب الإقليمية مثل الحوثيين والحراك الجنوبى التعبير عن آرائهم الإ أن وجود هذا العدد الكبير أعاق التفاوضات وتم اللجوء للجان الفرعية مثل لجنة ٨+٨ و(لجنة التوفيق) التى

١ عادل الشرجبى ،إعادة هيكلة الجيش اليمنى ،المركز العربى للأبحاث و دراسة السياسات ، تحليل السياسات ،مايو ٢٠١٣م ، ص ص ٨-١٥.

٢ Green Daniel , Yemen's Successful Revolution, The Washington Institute ,18/9/2013

3 Schmitz Charles, Yemen's National Dialogue , Middle East Institute, Policy Papers Series , February 2014 , p6

أقرت كل القرارات النهائية لمجموعة عمل المؤتمر الوطنى وحددت الآلية المناسبة لتنفيذ هذه القرارات من خلال الدستور أو السلطتين التشريعية والتنفيذية[١].

و لكن كان واضحاً الخلاف فى المؤتمر حول عدد من القضايا منها :القضية الجنوبية فقد قاطع عدد كبير من قيادات الحراك الجنوبى المؤتمر لرغبتهم فى الانفصال فى حين شارك البعض منهم، لم تستطع لجنة العدالة الإنتقالية أن تقدم تقريرها بسبب حصول صالح على الحصانة القضائية، بالإضافة أن الوثيقة الختامية للمؤتمر كانت بمثابة إتفاق جزئى حيث لم توضح الملامح الحقيقية لمستقبل اليمن ولكن اكتفت بتحديد أن اليمن ستكون فيدرالية وأن نظام الحكم سيكون برلمانى ولم يتم تحديد مسألة توزيع السلطات بين الحكومة الإتحادية والأقاليم الفيدرالية وتم تحديد عدد الأقاليم فيما بعد ليصل إلى ست أقاليم[٢] .

و لكن خلال هذه الفترة عانت البلاد من حالة إنفلات أمنى واضح حيث تم تنفيذ عدد من الإغتيالات لبعض السياسيين والمسئولين اليمنيين مثل : أحمد شرف الدين عضو مؤتمر الحوار الوطنى عن جماعة الحوثيين وتم إغتياله وهو فى طريقه للتوقيع على وثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطنى رغم رفض الحوثيين التوقيع على الوثيقة ،و قصفت القاعدة مطار عسكرى فى جنوب اليمن بعد محاولة الولايات المتحدة الأمريكية تحرير رهائن فى حضرموت واندلعت الإشتباكات بين الحوثيين وآل الأحمر[٣]،و تفاقمت الأوضاع الإقتصادية والأمنية وأعلنت الحكومة اليمنية عن إجراء تعديلات وزارية فى يونيو بعد إندلاع إحتجاجات إثر انقطاع الكهرباء وإرتفاع أسعار الوقود لتدخل البلاد مرحلة جديدة.

ثالثا: توسع العمليات العسكرية في اليمن

الحوثيون وهى حركة بدأت فى التسعينيات بقيادة حسين بدر الدين الحوثى ومعقلهم الرئيس هو صعدة والحوثييون ينتمون إلى المذهب الزيدى الشيعى وهم على علاقة وثيقة بايران الشيعية رغم اختلاف الطوائف فايران تتبع المذهب الأثنى عشرى ،وقد كانت الجماعة تحصل على دعم من الحكومة اليمنية من اجل وضع حد للجماعات الإسلامية وخاصةً الوهابية التى لها علاقات مع المملكة السعودية فى صعدة ، ومحافظة صعدة عانت من إهمال الحكومة اليمنية فالمحافظة تعتمد على تجارتها مع السعودية وقد خاضت

١ شادى أحمد محمد عبدالوهاب منصور ،إدارة الصراعات الداخلية فى المجتمعات التعددية : دراسة مقارنة بين حالتى لبنان و اليمن ،كلية الإقتصاد و العلوم السياسية ،جامعة القاهرة ، رسالة دكتوارة الفلسفة فى العلوم السياسية ، القاهرة ٢٠١٤م ،ص ص ٢٥٥-٢٥٧.

٢ شادى أحمد محمد عبدالوهاب منصور، المرجع السابق ،ص ص ٢٥٨-٢٥٩.

٣ محمودعلى ، ٢٠١٤م عام الإضطرابات السياسية و الإنفلات الأمنى باليمن ، موقع البديل ، تم النشر يوم ٢٠١٤/١٢/٢٨م ،متاح على الرابط التالى : http://elbadil.com/

الجماعة عدد من الحروب مع الحكومة اليمنية منذ عام (٢٠٠٤-٢٠١٠م) وكانت كل جولة لها أسباب فمثلاً الجولة الأولى للحرب قامت الحكومة باتهام الجماعة بالولاء إلى ايران وحزب الله، أما الجولة الرابعة فكان سببها تهديدات وجهتها الجماعة تجاه مجموعة يهودية فى صعدة واستعانت الحكومة برجال القبائل والمسلحين من مناطق أخرى للقتال ضد الحوثيين وقد تدخلت قطر بين الطرفين فى عام ٢٠٠٧م من اجل الوصول إلى إتفاق وقف إطلاق النار ،الإ أنه فى عام ٢٠٠٩م أصبحت السعودية طرفاً فى النزاع حيث اتهمت الحوثيين بانتهاكهم لحدودها الجنوبية مع اليمن وو قوع اعتداءات على أفراد حرس الحدود السعودى وفى ذلك الوقت تزايد الحديث عن وجود دعم ايرانى ودعم بعض الطوائف الشيعية فى عدد من دول الخليج والعراق ولبنان للحوثيين[١]،و لكن الجماعة اكتسبت دور واضح فى الصراع اليمنى فى أعقاب الثورة اليمنية فى ٢٠١١م.

قام الحوثييون بالسيطرة على (دماج ،عمران)فى يوليو ٢٠١٤م إلى أن تم السيطرة على صنعاء فى سبتمبر ٢٠١٤م وأرجع البعض سبب هذا التطور هو وجود بعض المواد فى وثيقة الحوار الوطنى التى حرمت الحوثيين من بعض امتيازاتهم ،حيث نصت وثيقة الحوار الوطنى "على أن يقوم الرئيس بتشكيل لجنة بتفويض من مؤتمر الحوار الوطنى لتحديد عدد الأقاليم ويكون قرارها نافذاً "[٢]،كما نصت الوثيقة على أن تكون الدولة ذات الحق فى فرض الضرائب، ولكن جماعة أنصار الله (الحوثيين) هى من تفرض الضرائب فى صعدة وتتحكم فى النظام القضائى هناك ،و تم تقسيم اليمن إلى ٦ أقاليم :٤ فى الشمال وهم :إقليم ازال ويضم صنعاء وعمرا ن وصعدة وذمار ،إقليم الجند ويضم تعز واب ،إقليم سبأ ويضم البيضاء ومأرب والجوف، إقليم تهامة ويضم حجة وريمة والمحويت ،اما عن الأقليمين الجنوبين هما أقليم عدن ويضم عدن ولحج وأبين والضالع ،إقليم حضرموت ويضم حضرموت وشبوة والمهرة وجزيرة سقطرى[٣]، ولقد رفض الحوثييون هذا التقسيم لليمن فهم بالفعل فى ذلك الوقت كانوا يسيطرون على صعدة معقلهم الأساسى الإ أنهم وفق هذا التقسيم كانوا سيخسرون المنفذ البحرى اللازم للإمدادهم بالأسلحة من ايران كما أنهم كانوا يطمعون فى السيطرة على اليمن الشمالى كإقليم موحد.

---

١ عصام عبد الشافى ،،الحرب فى اليمن :بين التاريخ و المذهبية و السياسية قراءة فى الأبعاد الداخلية و الخارجية ، كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ص ص ٨٥-٩٢.

٢ وثيقة الحوار الوطنى الشامل ،الجمهورية اليمنية ،(مؤتمر الحوار الوطنى الشامل صنعاء ٢٠١١٣-٢٠١٤م) ،ص٤٠.

٣ محمد القاضى ،رسمياُ اليمن دولة اتحادية من ستة أقاليم ،جريدة الرياض ،تم النشر يوم ٢٠١٤/٢/١١م،متاح على الرابط التالى :
http://www.alriyadh.com/home

واستغل الحوثيون في مظاهراتهم الأزمات المعيشية التى يعيشها اليمن فى ظل رفع الدعم عن المشتقات النفطية طالبوا بإسقاط حكومة الوفاق الوطنى التى كان يسيطر عليها (حزب المؤتمر الشعبى وتكتل اللقاء المشترك) وتنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطنى الشامل ونتيجة لإرتفاع نسب الفقر والبطالة فى اليمن حصلوا على نسب تأييد فى المجتمع اليمنى مما سهل عليهم دخول صنعاء[١]،و لكن الأسباب الحقيقية وراء سقوط صنعاء ترجع إلى حياد الجيش اليمنى أو بمعنى أدق الخلافات داخل الجيش اليمنى بين وزير الدفاع (محمد ناصر أحمد) واللواء الأحمر وهذه الخلافات قد أثرت بشكل سلبى على أداء الجيش فى مواجهة الحوثيين فى كلاً من (عمرا ن وصنعاء) حيث اعتبرت وزارة الدفاع أن هذ الحرب هى بين حزب الإصلاح الذى يمثله اللواء الأحمر والحوثيين خاصةُ أنه قاد من قبل حرباًضد الحوثيين وكان للحوثيين إستراتيجية فى الحرب فعند سيطرتهم على (دماج) قالوا أنهم لن يتعرضوا للأخوان المسلمين (حزب الإصلاح اليمنى) ولكن مع وصولهم إلى (عمران) أعلنوا عدائهم لهم وقاموا بتفجير بعد بيوت آل الأحمر[٢]، وعلى الرغم من أن الرئيس السابق (على بن عبدالله صالح)قاد حرباً ضد الحوثيين منذ (٢٠٠٤-٢٠١٠م)[٣]، الإ انه يبدو أنه كان هناك تحالف غير معلن بينهما وكان التقارب واضحاً بينهما عند عقد مجريات مؤتمر الحوار الوطنى وقد ساعد (صالح) الحوثيين فى السبطرة على صنعاء من خلال أتباعه فى الجيش اليمنى ولم تُمس بيوت آل صالح فى صنعاء بل حماها الحوثيون[٤].

كما أن ضعف حكومة محمد سالم باسندوة وتوزع الولاءات للأعضائها وضعف الرئيس اليمنى (هادى) كل هذا ساهم فى سقوط صنعاء بالإضافة أن الخليجيون لم يتحركوا فى البداية لرغبةُ منهم فى سقوط (حزب الإصلاح)[٥]، وحاولت المملكة السعودية استخدام الأداة الدبلوماسية بعد سقوط عمران عن طريق التوفيق بين صالح وهادى ،و بين صالح واللواء الأحمر لكن الأمر لم ينجح، وفى يوم سقوط صنعاء تمت السيطرة من قيل الحوثيين على

١ د. ظافر محمد العجمى ،موقف دول الخليج من التطورات الراهنة فى اليمن ،مركز الروابط للبحوث و الدراسات الإستراتيجية ،تم النشر يوم ٢٠١٥/٣/٢٣م،متاح على الرابط التالى : http://rawabetcenter.com/archives

٢ محمد جميح ،المشهد اليمنى بعد سقوط صنعاء ،المركز العربى للأبحاث و دراسة السياسات ،سلسلة تحليل السياسات ،أكتوبر ٢٠١٤م ،ص ص ٣-١١.

٣ The Huthis : From Saada to Sanaa, International Crisis Group ,Middle East ReportNo154,10/6/2014 ,p3.

٤ محمد جميح ، مرجع سابق ، ص ٦.

٥ ماذا يعنى سقوط صنعاء بيد الحوثيين ؟ ،المركز العربى للأبحاث و دراسة السياسات ، وحدة تحليل السياسات فى المركز العربى ،سلسلة تقدير الموقف ،سبتمبر ٢٠١٤م ،ص ص ١-٦.

البرلمان اليمنى والقيادة العامة للقوات المسلحة ومواقع الحماية الرئاسية ومبنى التليفزيون وتم نهب الأسلحة وفى ذات اليوم تم توقيع اتفاقية (السلم والشراكة الوطنية)بين الرئيس عبدربه هادى منصور والحوثيين بحضور المبعوث الأممى (جمال بن عمر)[١].

و قد نص الإتفاق على عدد من البنود من أهمها أن يتم تشكيل حكومة جديدة تضمن مشاركة واسعة للمكونات السياسية ،و أن يعين الرئيس مستشارين سياسين له من أنصار الله والحراك الجنوبى السلمى على أن يضع هؤلاء المستشارين معايير المرشحين للمناصب فى الحكومة الجديدة مثل معايير :النزاهة والكفاءة، وأيضاُ يرفعوا توصيات إلى الرئيس ورئيس الحكومة توصيات حول توزيع مقاعد الحكومة على المكونات السياسية، وأن يختار الرئيس وزراء الدفاع والمالية والداخلية والخارجية بشرط اختيارهم وفقاً للمعايير التى وضعها المستشارون ، و أن يتم تشكيل لجنة اقتصادية لدراسة الوضع المالى لليمن وتخفيف المعاناة عن المواطنيين اليمنيين ، أما عن الملحق العسكرى والأمنى المتعلق بعمران والجوف وصنعاء ومأرب وأية محافظات أخرى فبعض بنوده نصت على الآتى :يتم الاتفاق على آلية بمساعدة الأمم المتحدة من اجل نزع السلاح وإستعادة الأسلحة الثقيلة التى كانت ملكاً للدولة واستعادتها من جميع الأطرافو ذلك خلال إطار زمنى محدد، أما بالنسبة لعمران فيتم تشكيل لجنة تشرف على استقرار الوضع هناك مع انسحاب المجموعات المسلحة من خارج عمران وأيضاً انسحاب المجموعات المسلحة من الجوف ومأرب[٢].

و وقع الحوثييون على الإتفاقية ولكنهم رفضوا التوقيع على الملحق العسكرى لأنه سيضر بمصالحهم والإنجازات التى اكتسبوها على الأرض.

ونجد أن السعودية هنا استخدمت الأداة الدبلوماسية فهى فى البداية رحبت بالإتفاقية ولكن سرعان ما تراجعت ورفضت ماحدث من خلال تصريحات وزير الخارجية السعودية وتم عقد جلسة طارئة فى جدة لوزراء داخلية دول مجلس التعاون الخليجى وكان البيان الصادر عن هذا الإجتماع أن المجلس يُحذر من تطورات الأوضاع فى اليمن وانهيار أجهزة الدولة وأن الدول الخليجية لن تقف مكتوفة الأيدى جراء ما يحدث فى اليمن خاصةً بعد سقوط صنعاء وأن أمن اليمن يمس أمن الدول الخليجية[٣]، ولكن يبدو أن ما دفع

---

١ محمد جميح ،مرجع سابق، ص ص ١٢-١٥.

٢ نص اتفاق السلم و الشراكة الوطنية لإنهاء الأزمة فى اليمن ،موقع الجزيرة .نت ، تم النشر يوم ٢٠١٤/٩/٢٢م ،متاح على الرابط التالى : /http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews

٣ بعد سقوط صنعاء –دول الخليج تُحذر لن نقف مكتوفى الأيدى فى اليمن ،موقع اليمن الآن ،تم النشر يوم ٢٠١٤/١٠/٢م،متاح على الرابط التالى : /http://yemen-now.com

السعودية والدول الخليجية للتحرك هو سيطرة الحوثيين على ميناء الحديدة ذا الأهمية الخاصة حيث يتحكم فى مضيق باب المندب، وتسيير رحلات طيران مباشرة بين طهران وصنعاء والمناورات العسكرية التى نفذها الحوثيون قرب الحدود مع السعودية، كما أن تصريحات بعد المسئولين الايرانيين حول سيطرتهم على أربع عواصم عربية وهى (بغداد – دمشق –بيروت –صنعاء) يبدو أن هذا أقلق الدول الخليجية[١]،و تهديدات الحوثيين برغبتهم فى إستعادة عسير ومدن أخرى من السعودية وأنه اذا تدخلت السعودية فى الصراع اليمنى فإن الحرب ستصل إلى الرياض ،بالإضافة إلى المستجدات الدولية والإقليمية.

و فى يوم ٧ نوفمبر ٢٠١٤م تم تشكيل حكومة وطنية برئاسة خالد بحاح وشارك الحوثيون لأول مرة فى الحكومة اليمنية منذ قيام الجمهورية اليمنية عام ١٩٩٠م وحصلوا على أربع حقائب وزارية وحصل حزب المؤتمر الشعبى العام (حزب الرئيس السابق صالح)على أربع حقائب وزارية وذلك أملاً فى أن يتم إقرار مسودة مشروع الدستور وتنفيذ مخرجات الحوار الوطنى ،و فى يوم ١٧ يناير ٢٠١٥م قامت قوات صالح والحوثيون بإختطاف أمين عام مؤتمر الحوار الوطنى ومدير مكتب رئاسة الجمهورية (أحمد بن مبارك) أثناء توجهه إلى دار الرئاسة حاملاً معه مسودة الدستور لعرضها على هيئة الرقابة الخاصة بتنفيذ مخرجات الحوار الوطنى للإقرارها ومن ثم إحالتها للإستفتاء الشعبى[٢]، ونتيجة لهذه التوترات قدم الرئيس اليمنى (هادى) استقالته للبرلمان يوم ٢٢يناير وقدم رئيس الوزراء استقالته أيضاً وحدثت اشتباكات بين قوات الحرس الرئاسى وبين الحوثيون وتم إقتحام المجمع الرئاسى ووُضع الرئيس اليمنى ورئيس الوزراء وعدد من الوزراء تحت قيد الإقامة الجبرية ٣٥٢ وحالوا إجبار (هادى)على تعيين رئيس المجلس السياسى لجماعة أنصار الله (الحوثيون) نائباً لرئيس الجمهورية ولكنه رفض[٣]، وتم (هادى) يوم ٢١ فبارير ٢٠١٥م من الفرار إلى عدن وتم إعلانها عاصمة مؤقتة للبلاد واعلن أن جميع القرارات التى تم إتخاذها منذ توقيع إتفاقية (السلم والشراكة الوطنية)هى قرارات باطلة لأنه تم إتخاذها بالإكراه وأنه رئيس اليمن وأنه سيمضى نحو إستكمال المرحلة الإنتقالية وإقرار الدستور

١ ميرفت عوف ، أربعة عواصم عربية تسيطر عليها ايران ، ساسة بوست ، تم النشر يوم ٢٠١٤/٩/٢٦م،متاح على الرابط التالى : /http://www.sasapost.com

٢ من أصعب الأعوام التى عاشها اليمن اليمنيون : ٢٠١٥م عام نقض العهود و تمرد الميليشات على الشرعية فى اليمن ،جريدة البيان ،تم النشر ٢٠١٥/١٢/٢٤م،متاح على الرابط التالى : /http://www.albayan.ae/supplements/restoring-hope/news

3 Al.madhaji Maged and Baron Radam ,(The Role of Local Actors in yemens current War),SANAA Center For Strategic Studies,2 July2015, pp2-3.

الجديد والإنتخابات العامة[١]، وكان رد قوات صالح والحوثيين هو التوجه نحو عدن حيث تم إستخدام القوات الجوية اليمنية لقصف القصر الرئاسى فى عدن يوم ١٩ مارس ٢٠١٥م، ولاذ هادى بالفرار إلى المملكة العربية السعودية وتشكيله حكومة المنفى فى الرياض.

وفى يوم ٢٤ مارس ٢٠١٥م تقدم الرئيس اليمنى (هادى) بطلب إلى ملوك وأمراء دول مجلس التعاون الخليجى بضرورة إتخاذ التدابير اللازمة من اجل حماية اليمن من أخطار الحوثيين وداعش وتنظيم القاعدة وإن كان من بين هذه التدابير استخدام الأداة العسكرية وكان طلبه مستنداً إلى مبدأ الدفاع المنصوص عليه فى المادة (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة وإلى ميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربى المشترك وأوضح أن مايحدث فى اليمن لا يهدد أمن اليمن فقط وأنما يهدد أمن المنطقة بأكملها خاصةً أن هذه الأحداث تزيد من النفوذ الايرانى فى المنطقة[٢].

وفى ٢٦ مارس٢٠١٥م، أمر الملك (سلمان) بتوجيه غارات جوية على قوات الحوثيين وبدأت عملية (عاصفة الحزم) واشترك فى هذه العملية دول مجلس التعاون الخليجى باستثناء

سلطنة عُمان التى فضلت الحياد وهو نفس الموقف الذى تبنته ابان الغزو العراقى للكويت ولكن السلطنة اعلنت عن المبادرة العمانية من اجل حل الأزمة اليمنية ،المغرب ومصر والأردن والسودان وباكستان[٣]، وقد انسحبت باكستان من العملية العسكرية بعد رفض البرلمان الباكستانى الانضمام لها وهذا يرجع لوجود شيعة فى باكستان وجود علاقات جيدة بين ايران وباكستان كما أنها تحارب الإرهاب وبالتالى لا تريد التورط فى حرب أخرى ،و قد أعلنت قيادة قوات التحالف العسكرى بقيادة السعودية أن أهداف الضربات الجوية متمثلة فى الحفاظ على شرعية الرئيس اليمنى (هادى) وحماية اليمن من قوات الحوثيين وصالح ،و أن الضربات ستكون مركزة تستهدف القوات الحوثيية ولن تستهدف الشعب اليمنى ،و كانت بداية عاصفة الحزم عن طريق الضربات الجوية وهى الضربات التى وجهتها المملكة السعودية بمشاركة ١٠٠ طائرة وحشدت ١٥٠ ألف مقاتل وو حدات بحرية فى حالة الحاجة اليهم ،و الإمارات ٣٠طائرة، قطر ١٠ طائرات والأردن والمغرب شاركت كلاً منهما بست

1 Blecua Ramon ,(A revolution within Therevolution :The Houthi movement and the new political dynamics in Yemen), ELcano Royal Institute ,24 March2015,p2

٢ نص طلب الرئيس اليمنى للدول الخليجية بالتدخل العسكرى ضد الحوثيين ،جريدة الأهرام ،تم النشر يوم ٢٦ مارس ٢٠١٥م،متاح على الرابط التالى : http://www.ahram.org.eg/NewsQ

3 Stenslie Stig,(Saudi palace intiigues ,Yemeni sufferings), Expert Analysis ,October2015,p1.

طائرات[١]، وفى يوم ٢٠١٥/٤/٢١م أعلن العميد أحمد عسيرى انتهاء عاصفة الحزم وبدأ عملية إعادة الأمل التى تحتوى على شقين الأول سياسى :تتولاه الحكومة اليمنية الشرعية ،و الثانى عسكرى يتمثل فى ردع الحوثيين وأن تستمر القوات البرية فى مهامها لحماية الحدود الجنوبية للمملكة السعودية واستمرار العمليات البحرية فى فرض الحظر على المؤانى والسواحل اليمنية لمنع إمداد الأسلحة للحوثيين من خلال ايران واستمرار عمليات الإغاثة الانسانية[٢]، فلقد توقف النشاط الاقتصادى فى اليمن وتوقفت العائدات النفطية والتى كانت تساهم بحوالى ٧٠% فى الميزانية اليمنية وبالتالى فإن الشعب اليمنى فى حاجة ماسة للمساعدة الانسانية والتصدى للمجاعات والأوبئة وحماية الآثار اليمنية من الدمار وتقديم مساعدات اقتصادية وتنموية لليمن من دول الخليج وفى مقدمها السعودية[٣].

و على خلفية الأحداث صدر قرار رقم ٢٢١٦ من مجلس الأمن بشأن الأزمة اليمنية وقد احتوى القرار على عدد من البنود منها :مطالبة جميع الأطراف اليمنية وخاصة الحوثيين بتنفيذ قرار رقم ٢٢٠١ والقرار ٢٠١٥ وطالب الحوثيين بتنفيذ الآتى: الامتناع عن الإتيان بأى تهديدات لدول الجوار وانهاء تجنيد الأطفال والإفراج عن السجناء السياسيين ومن هم قيد الإقامة الجبرية، وسحب قواتهم من المناطق التى استولوا عليها والتخلى عن الأسلحة التى استولوا عليها من الحكومة اليمنية ،و مطالبة جميع الأطراف اليمنية بالتزام تسوية الخلافات عن طريق الحوار، وأن تتولى الدول المجاورة لليمن تفتيش البضائع الواردة من اليمن والمتجهة إليها من اجل التأكد من خلوها من الأسلحة ودعوة جميع الأطراف اليمنية بالإلتزام بمبادرة مجلس التعاون الخليجى وقرارات مجلس الأمن[٤].

ومن الأدوات السياسية أنه تم عقد إجتماع للفرقاء اليمنيين قى الرياض وذلك فى إطار قرار ٢٢١٦ وأعلنت فيه اللجنة العامة لحزب المؤتمر الشعبى تعيين هادى رئيساً للحزب بدلاً من صالح[٥].

---

1 Alsalahi Ali ,(Why did Saudi Arabia intervene in Yemen ?), FiKRA Froum , 2/4/2015, it has been entered the site on 8/3/2016 : http://fikraforum.org/?p

٢ عاصفة الحزم ،موقع الجزيرة .نت ،تم النشر يوم ٢٠١٥/٣/٢٦م،متاح على الرابط التالى : /http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews

٣ منصور راجح ، فارع المسلمى ، انهيار الاقتصاد و المجاعة الوشيكة فى اليمن : خطوات جادة و عاجلة يجب اتخاذها لمواجهة الأسوأ ، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية ، ورقة سياسات رقم ٣ ، أكتوبر ٢٠١٥م ، ص ص ٢-٧.

4 Resolution 2216,2015 , Adopted by The security council at it's 7426 th meeting on , April 2015, p p 3-4.

٥ هادى رئيس لحزب المؤتمر بعد عزل المخلوع (صالح) ، جريدة العرب القطرية ، تم النشر يوم ٢٠١٥/١٠/٢١م، متاح على الرابط التالى : /http://www.alarab.qa

و اذا تتبعنا انجازات عاصفة الحزم وإعادة الأمل سنجد أنه فى يوم ٢٠ مارس سقطت عدن وبعدها تعز وقاعدة العند فى أيدى الحوثيين ولم تعد قوات هادى تسيطر سوى على مديرية بريقة وصيرة وقد صمدت هاتان المديرتين بفضل نيران السفن السعودية والمصرية ومجموعة من اليمنيين الذين دربتهم الإمارات والسعودية وعملت الولايات المتحدة الأمريكيةعلى مدهم بالمساعدات اللوجيستية وبدأت عملية (السهم الذهبى) وهو الأسم الذى أُطلق على قوات هادى والمقاومة الجنوبية لإستعادة عدن وقد تم السيطرة على قاعدة العند بمساعدة مقاتلين إمارتيين ،كما أن السعودية أمدت القوات المناهضة للحوثيين بالأسلحة عن طريق حدود المملكة مع الجوف ومأرب وكانت قوات صالح تمد الحوثيين بالأسلحة الثقيلة ومحاولة ايران إمداد الحوثيين بالأسلحة عن طريق ميناء الحديدة[1]، كما حاولت استخدام الطرق الدبلوماسية بعد اتضاح خسائر الحوثيين على ساحة المعركة ، و حررت قوات التحالف العربى محافظة الجوف وبذلك تم تأمين نقطة انطلاق عسكرية من الجوف تجاه صنعاء وعمران وصعدة وحررت المقاومة مدن عدن ولحج وأبين وشبوة وتستمر العمليات العسكرية فى تعز وحجة، ومنذ منتصف عام ٢٠١٥م كانت بداية إنشاء جيش يمنى وطنى[2]. بمساعدة من الدول الخليجية فنجد أن السعودية والإمارات تَدرب عدداً من الجنود اليمنيين وتمدهم بالأسلحة وهى تدخل فى إطار الأداتين العسكرية والإقتصادية ،كما أن الولايات المتحدة تقدم دعم لوجيستى لقوات التحالف العربى.

كما أنه يتم استخدام الأداة الإعلامية فنجد أن أغلب القنوات الفضائية السعودية والإماراتية مثل :قناة العربية والجرائد مثل : جريدة الرياض وقنوات دبى الفضائية تبث أخبار المعارك فى اليمن وتمجد الدور الخليجى هناك بوصف أنه يدافع عن الشرعية .

وتعانى الآن الدول الخليجية من أزمات اقتصادية نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية وقد أعلنت الكويت عن أن عجز ميزانيتها قد تجاوز ٦٠% ،كما أن هناك خسائر بشرية ومادية نتيجة المشاركة فى العمليات العسكرية فى اليمن فقد بلغ العجز فى الميزانية السعودية لعام ٢٠١٥م ٩٨ مليار دولار ولجأت السعودية إلى احتياطها النقدى بسبب

1 Knights Michael and Mello Alexandre ,(The Saudi –UAE war Effort in Yemen (part1) operation Golden Arrow in Iden), 10/8/2015,the Washington Institute,it has been entered on the site on 8/3/2016, http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis

٢ محمد الشبيرى ، المقدسى : سندخل صنعاء قريباً و ندحر الغزو الايرانى -٣٠٠ يوم على عاصفة الحزم و أمل التحرير يقترب ، جريدة البيان ،تم النشر يوم ٢٠١٦/١/١٤م،متاح على الرابط التالى: http://www.albayan.ae/supplements/restoring-hope/news/

المشاركة فى حرب اليمن[١]، بالإضافة إلى منح مساعدات انسانية لليمن وللدول المشاركة فى التحالف العربى من خارج مجلس التعاون الخليجى ومن الواضح أن السعودية والدول الخليجية تستخدم أكثر من أداة من اجل حسم الصراع فى اليمن لصالحها وأنها لن تقبل الجلوس لطاولة المفاوضات الإ عند تحقيق نصر كاسح على أرض المعركة .

١ عجز الميزانية السعودية لعام ٢٠١٥ بلغ ٩٨ مليار دولار ، BBC ، تم النشر ٢٠١٥/١٢/٢٨م، متاح على الرابط التالى
/http://www.bbc.com/arabic/business:

الخاتمة العامة

لاشك ان هناك العديد من التهديدات التي قد تعوق تحقيق الامن الوطني للدولة والذي قد يقع تحت طائلة المسئولية الجنائية مثل الإنتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان مثلما حدث أثناء الثورات العربية في اليمن، كما أن قيام رئيس الجمهورية بإستغلال سلطاته للقيام بأعمال من شأنها تهديد الامن الوطني يكون من شأنه إعمال المسئولية الجنائية زالتي يكون رئيس الجمهورية قد أقدم على إتيان بعض الجرائم المهددة للأمن الوطني.

وإذا كانت الأمم المتحدة هي المنوط بها الاضطلاع بمهام الأمن الجماعي علي المستوي الدولي فإنه ليس ثمة ما يحول دون استعانتها بالمنظمات الإقليمية في هذا الشأن كلما كان ذلك ممكنا . ذلك أن المادة ١/٥٢ من ميثاق الأمم المتحدة قد أشارت إلي وجوب أن تعالج المنظمات الإقليمية الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولي، مما يعني أن المنظمة الإقليمية ينبغي أن تقيم نظاما للأمن الجماعي علي المستوي الإقليمي، يكون صنوا لنظام الأمن الجماعي الي أقامه ميثاق الأمم المتحدة.

ولاشك أن من أبرز القضايا وضعية حقوق الانسان في اليمن لا سيما الأطفال الذين يتم تسليحهم وإقحامهم بكل وحشية في النزاع المسلح، الى جانب تعثر وصول المساعدات الانسانية الى المناطق المحاصرة خاصة "تعز" وتعاظم معاناة الشعب اليمني يومياً جرّاء قلة الغذاء والدواء والدور الذي يجب ان تقوم به بصورة عاجلة جدّاً منظمات الاغاثة الدولية والمنظمات الحقوقية من اجل تحسين الوضع الإنساني ووضع حقوق الانسان والتخفيف من معاناة الشعب اليمني.

وكما هو الحال في أي صراع، فان المدنيين يتحملون العبء الأكبر من مخاطر جسيمة على سلامتهم النفسية والامنية.حيث قدرت الأمم المتحدة والهيئات المختصّة عدد النازحين في اليمن بأنه قد وصل الى ٢.٥ مليون، وأن أكثر من نصف السكان البالغ ١٤.٤ مليون شخص بحاجة إلى الحماية والمساعدة، بما فيهم ٧.٤ مليون طفل، وان حوالي ٢.٢ مليون طفل يعانون أو معرضين لخطر سوء التغذية، اضافة الى ٥٣٧٠٠٠ طفل دون سن الخامسة، معرّضون لخطر سوء التغذية الحادّ.

وبالتالي فإن ملف الأزمة اليمنية حله ليس بالأمر السهل، ولا يُخفى مدى تعقيد الأزمة بحكم تشعب قضاياه، فمن الصعوبة بمكان إيجاد حلاً يضمن إنهاء الأزمة اليمنية بشكل سريع ونهائي، إلا أنه لا يُفقد الأمل في البحث عن المخرج السليم للمعضلة التي يتخبط فيها اليمن بشكل عام.

وأصبح الأمر ملحاً لإيقاف نزيف الحرب، وهذا الوضع مؤثر على اليمن ومحيطه، ولهذا فالحل السياسي السلمي أنسب من الحسم العسكري الذي ستكون تكلفته باهظة وضحاياه كثر، وعلى دول الجوار والمنظمات الإقليمية ممارسة الضغط على مجلس الأمن وإلزامه بالعمل بجدية لحل القضية اليمنية، وممارسة الضغط على جميع الأطراف للخروج بحل نهائي يساعد على تجنيب اليمن من ويلات الحرب.

وبعدما تحط الحرب أوزارها يجب استئناف الحوار والبحث عن ترجمة ملموسة لمخرجات الحوار الوطني الشامل الذي كان منعقداً لأكثر من عام وهو يدرس أهم القضايا الرئيسية في اليمن[١]، وطرح حلولاً وآليات تنفيذية لكل القضايا الشائكة وقام الجميع بالتوقيع على مخرجات الحوار الوطني قبل اندلاع الحرب، لكن كما أشرنا سابقاً انقلب عليها الحركة الحوثية، بعدما تم إعداد مسودة الدستور من طرف لجنة مختصة تمثل جميع أطياف المجتمع، وكان محور الخلاف يدور حول عدد الأقاليم المطروحة في مشروع الدولة الاتحادية اليمنية المزمع قيامها على الصعيد المركزي.

وتم الاتفاق والتوقيع على أوراق مصوغة ذات بنود والتزامات حول شكل الدولة ومستقبل اليمن بما في ذلك مسودة الدستور ووضع الحلول لأهم المشاكل الرئيسية التي تساعد على استقرار اليمن، كما تخفف العبء على المواطن في مواجهات تدهور الأوضاع الاقتصادية، فتم اعتماد نظام الأقاليم التي تتمتع بكامل الصلاحيات الواسعة في الاقليم ولكل إقليم له سلطته التشريعية والتنفيذية والقضائية والمستقلة تماماً عن السلطات المركزية، كما تم التطرق الى ملف العقبات الاقتصادية بالتفصيل ووضع حلول وروئ لها عن طريق التنمية المستدامة، كما تم طرق استراتيجية لاستغلال الموارد الاقتصادية بشكل سليم تعمل على تحسين الطاقة الانتاجية وتحسين دخل الفرد من الناتج القومي، وبتحقيق ذلك سيُشهد تطور حقيقي في المجال الاقتصادي وتحل مشاكل عديدة من أهمها معالجة البطالة التي زادت نسبتها فوق حد الخيال، ويتم فيها جدولة دفع الديوان والقروض الخارجية التي تقع على عاتق الدولة منذ سنيين ماضية، مع العلم أن اليمن من أكثر الدول الفقيرة التي تحصل على هبات ومساعدات مالية سواء من البنك الدولي أو من الدول أو والمنظمات الدولية[٢]

ومع تحسن الوضع الاقتصادي يتم إنقاد العملة المحلية من الانهيار أمام العملات الأجنبية، ففي الفترة الأخيرة شهد البنك المركزي اليمني تراجعاً كبيراً في الاحتياطي النقدي

١ أحمد محمد الأصبحي، مسارالتسوية السياسية في اليمن (أنموذج لحل النزاعات الداخلية)،بدون دار نشر، ص٥٦.

٢ منصور الراجحي ، الاقتصاد اليمني: تداعيات الحرب على الاختلالات البنيوية،،بحث علمي منشور في مركز الجزيرة للدراسات، مجلد رقم ١، العدد ٣ ، مارس ٢٠١٦م.

المحلي والأجنبي مما تسبب في عجز وصل حتى في دفع الرواتب للموظفين، وبتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة يستطيع النهوض بحال اليمن ويكون متهيئاً للحصول على عضوية مجلس التعاون الخليجي.

كما يقع على عاتق مجلس الأمن بعد انتهاء من الحرب في اليمن أن يحرك ملف الإعمار من مخالفات دمار الحرب في البنى التحتية والطرق والجسور وأيضاً حتى في الممتلكات الخاصة الأكثر تضرراً وهلاكاً، والمخاطب الرئيسي في ذلك هو مجلس التعاون الخليجي بالاهتمام بملف إعادة الإعمار.

وأما المشاكل الاجتماعية فيجب تحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع شرائح المجتمع والمساواة في تكافؤ الفرص في الوظائف العامة والقيادية مع عنصر الكفاءة ومخرجات الحوار الوطني وضحت مسار كيفية تحقيق ذلك.

كما يجب على الدولة في فرض هيبتها على القبيلة ومحاربة العادات القبيلة السيئة مثل الثأر والتعصب القبلي، ويجب تقديم الولاء أولاً للدولة ثم للقبيلة ويكون ذلك في إعطاء الفرصة لأبناء المنطقة المحلية في تولي المناصب العُليا فهم أولى وأعرف بأحوال مدينتهم، وسينمي فيهم روح المسؤولية الاجتماعية تجاه الدولة الواحدة، نحن بحاجة إلى نموذج جديد يقوم على بناء القدرة القاعدية للمجتمعات المحلية ،وتسهيلاً اطر التعاون المشترك السياسي والاقتصادي مابين القبائل ،ومساعدة المجتمعات المحلية في تنفيذ المشاريع في مجال البنية التحتية[١].

فبتحسن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للبلاد سينعكس ذلك تدريجاً على ثقافة الشعب لان العائق الرئيسي للجانب الثقافي كما يُرى الفقر والجهل وعندما يواجه المواطن البسيط معاناة شديدة في ظروفه المعيشية ينعكس عليه بثقافة سلبية ويتولد سخط مجتمعي، فالتدهور الاقتصادي والاجتماعي يترتب علية قصور في مجال التنمية الثقافية والحضارية والعكس صحيح، أي كلما وقع تطور وازدهار اقتصادي وتنموي ينعكس ذلك مباشرة بالتمدن العمراني والحضاري ويزداد الرُقي في التعامل بين شرائح المجتمع[٢].

---

١ نافيز أحمد،الأزمة اليمنية تهدد بحدوث انهيار اقتصادي عالمي جديد، مقال علمي ميدل إيست آي منشور في الموقع الالكتروني http://www.noonpost.net/content/5571. في ١٥ يوليو ٢٠١٨

٢ خالد صالح علي، أثر الفقر على المشاركة السياسية في الجمهورية اليمنية ١٩٩٥- ٢٠٠٧م. رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، كلية الحقوق، ٢٠٠٩،ص٧٥.

ويُراعى الاهتمام في تربية النشئ وإبراء الثقافة المتحضرة وتوفير جميع الجوانب التعليمية في جميع مراحلها بأقل الرسوم والتكاليف، وتجتهد الدولة على نشر القيم والتسامح والتصالح بين شرائح المجتمع وتنمي روح المسؤولية الاجتماعية، وتعمل على محاربة العنف بجميع أشكاله والتطرف الفكري المتشدد والغلو الديني ويكون باستحداث مراكز ثقافية وتوعوية وتكون بإشراف الدولة، كما تقوم بدعم مراكز البحث العلمي وتلزمها بعمل دراسات علمية لمعالجة الظواهر الاجتماعية السلبية والخطيرة، كما تسهل الأمر لمنظمات المجتمع المدني في تعزيز دورها المجتمعي ونشر ثقافة الحريات السليمة ومفاهيم الديمقراطية والحكم الرشيد، وأن رسم خارطة الطريق من أجل حل جميع مشاكل الدولة اليمنية يقع في الأساس على الشعب اليمني نفسه.

وإجمالا يمكن التأكيد أنه منذ نشأة مجلس الأمن وهو مقيد بالاعتبارات السياسية فلا يستطيع ممارسة مهامه بحرية مطلقة، بحسب ما أوكلت إلية من نصوص ميثاق الأمم المتحدة، فقراراته المنصبة للحفاظ على السلم والأمن الدولي مرهون إصدارها برضاء وتوافق المصالح الدولية لدول الأعضاء الدائمة العضوية في المجلس، ولعدم وجود آلية واضحة في الميثاق لتطبيق قراراته ظلت هي أيضاً أسيرة المصالح الدولية.

إن الصراع الدائر في اليمن ما هو الا مسرح ميداني للصراع الإقليمي الدائر بين دول مجلس التعاون الخليجي ودولة إيران، كما تتجلى آفاق أبعاده لبُعد دولي بين الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وهذا هو سبب عجزه في تنفيذ قرارته الصادر تحت البند السابع. وبعد إيضاح خطورة التقسيم الطائفي على وحدة الدولة اليمنية يجب التصدي لهذا المشروع التدميري لليمن عن طريق كشفه ومواجهته من قبل الحكومة اليمنية وبوضع خطط استراتيجية وعسكرية تحبط سريان تنفيذ مخططاته الموجودة فعليلاً على أرض الواقع ويجب تحذير عامة الشعب في عدم الاستجابة لهذه النداءات الخطيرة والمحافظة على وحدة بلادهم.

ومن خلال الاستعراض التام لدور مجلس الأمن وكيفية إدارته للأزمة اليمنية نجد عجزه واضحاً حتى في تنفيذ قراره الصادر تحت البند السابع ولم يستطيع إلزام الطرف المعتدي في تنفيذ بنود القرار رقم (٢٢١٦)، والدول الدائمة العضوية هي السبب في عرقلة تنفيذ هذا

القرار، واليمن لا يستطيع الوقوف لوحده في مجابهة تعسف مجلس الأمن، لذا على أعضاء دول المنظمات الإقليمية العربية والإسلامية التكاثف لمساندة اليمن والوقوف معها للضغط على مجلس الأمن لتنفيذ قراراته بشأن حل الأزمة اليمنية. وبعد انتهاء الحرب في اليمن، وجب الاستفادة من الأخطاء السابقة، وبناء جيش يقوم على أسس وطنية وليست قبلية، وتطبيق مخرجات الحوار الوطني الشامل في معالجة جميع الجوانب المنهارة فقد قدم حلولاً يتطلع اليها الشعب اليمني ليراها على أرض الواقع.

ومن المسائل الكارثية على مستقبل اليمن ان يفقد نحو ١.٨ إمكانية الحصول على التعليم، اذ ان أكثر من ٣٥٠٠ مدرسة أغلقت في جميع أنحاء البلاد، وان يتم تجنيد الأطفال في النزاع بدلاً من ان يكونوا على مقاعد الدراسة. ولاشك أن هناك أثر للدعم العسكري الذي تقدّمه إيران في تغذية الصراع ودفع الجماعات المسلّحة لارتكاب المزيد من اعمال العنف.

وفي حال رغبة مجلس الأمن التأكيد على حياديته تجاه النزاع الدائر في اليمن، يُتوقع منه إصدار قرار جديد تحت البند السابع يطالب فيه مرة أخرى جميع الأطراف العودة إلى المبادرة الخليجية وآليات تنفيذها ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني بمشاركة كافة الكيانات، كذلك إعادة الترتيب لعقد مؤتمر الرياض، أو إصدار قرار يقضي صراحة بوقف التدخل العسكري في اليمن وإعطاء مهلة لقوات التحالف للانسحاب من أراضيه.

كما أن ارتكاب «القاعدة» و«داعش» المزيد من الأعمال الإرهابية في اليمن، وهو السيناريو الذي ستجد قوى التحالف نفسها فيه مضطرة لمواجهة خطرين: الخطر الحوثي من جهة، والإرهاب الدولي من جهة أخرى، مما قد يدفع بالقوات إلى تبديل استراتيجية الخروج العسكرية وفقاً للأولويات التي تراها ملائمة، وسيؤدي ذلك حتماً إلى إطالة أمد الحرب، أوانضمام دول أخرى كالولايات المتحدة وفرنسا لقوى التحالف العربي لمحاربة الإرهاب.